" قوم آخرون (كالاغريق) قد يصوغون من البرونز تماثيل ناطقة تفيض بالرقة وينحتون من المرمر وجوها حية ، ويتفوقون عليك فى الخطابة ، ويرصدون حركات النجوم ويتنبأون بها ولكن انت أيها الرومانى : ضع نصب عينيك أن تسود الشعوب بسلطانك ، فتلك هى رسالتك : أن تفرض السلام ، وتصفح عن المقهورين وتقهر المتغطرسين (٩)

وسوف يقتصر حديثنا هنا على الأداة الأولى فى بناء الامبراطورية الرومانية وأعنى بذلك جهاز الحكومة الرومانية والمعروف أن جهاز الحكم فى مدينة روما يتكون من ركنين أساسيين :

أولا : الحكومة الرومانية .

ثانيا : المجالس الشعبية الرومانية .

وتتكون الحكومة الرومانية من عدة مناصب عرفت اصلاحا باسم سلك المناصب الشرفية Cursus honorum او سلك مناصب الحكام Certus, Ordo, Magistratuum

---

= ثم استقر بعدها فى روما لمواصلة رحلة العلم . وتلقى علوم البلاغة والخطابة والفلسفة والفلك والطب . وبدأ يكتب الشعر . وكان متأثرا فى أشعاره الاولى بمدرسة الاسكندرية ومن أهم أشعاره تلك المجموعة المعروفة باسم الاشعار الرعوية Eclogues Bucolics حوالى عام ٤٢ . ثم بدأ يتعرف على مايكيناس وزير دعاية أوكتافيانوس وصاحبه فى مباحثات معاهدة تارنتوم مع انطونيوس عام ٣٧ . ثم قام شاعرنا بكتابة مجموعة أشعاره التروية Georgics وكانت فى أساسها لتكريم صديقه مايكيناس الذى كان يشرف على تنفيذ سياسة الامبراطور اغسطس الزراعية . وخلال السنوات العشرة الأخيرة من حياة فرجيل خصصها لكتابة تاريخ روما شعرا فى ملحمة الالياذة وكثيرا ما حث الامبراطور الشاعر على انهاء عمله التمجيدى لمدينة روما . وقبل موت فرجيل أوصى من حوله باحراق جميع أوراق شعره . ومن حسن الحظ أن أحدا لم ينفذ هذه الوصية والا كان الأدب والتاريخ قد فقدوا مصدرا هاما من مصادره الثرية . وهذه الملحمة تبدأ من حيث تنتهى الياذة هوميروس Homer شاعر الاغريق الاول أي انها تبدأ منذ فرار اينباس البطل الطروادى عقب حرق مدينة طروادة الى البحر حاملا معه أباه العزيز انخيسيس . وواصل الشاعر حديثه حتى انتهى الى عصر اوكتافيانوس الذى قام بتمجيده فيها ، حتى يمكننا القول أن هذه الملحمة وضعت أساسا لتمجيد الامبراطور من خلال قصة مدينة روما .

راجع OCD. Virgil, P. 949

(9) excudent alii spirantia mollius aera,(credo equidem), vivos ducent de marmore voltus; orabunt causes melius, caelique meatus describent radio et surgentia dicent: tu regere imperio populos, Romane, memento (hae tibi edunt artes), pacisque imponere morem, parcere subjects et debellare superbos. Aeneid, VI.847-853.LCL.

ولم تنشأ مناصب هذا السلك دفعة واحدة ، كما أنها لم تكن جميعها على قدم المساواة ، فقد نشأت بالتدريج وحسب الحاجة ، ورتبت ترتيبا تصاعديا طبقا لأهمية كل منصب على حدة . وقد وضعت القوانين المتتابعة شروط تولى كل منصب منها ، ومن أهم هذه القوانين قانون فيليوس Lex villia annalis سنة ١٨٠ ق.م. الذى حدد سني الفنصل بثلاث وأربعين عاما والبريتور Praetor (وزير العدل) بأربعة وثلاثين عاما ، والكويستور Quaestor (وزير المالية) بثمانية وعشرين عاما ، كما أدرج منصب تريبون العامة Tribune Plebis (وزير العامة) ضمن سلك مناصب الحكومة الرومانية . ونص القانون السابق على ضرورة مرور عشر سنوات على تولى نفس المنصب للمرة الثانية . وبالرغم من هذا فلم يراع هذا القانون بدقة على طول الخط مما دعا سلا ..... (٧٩/٨١ ق.م) الى اعادة العمل به ورتب مناصب الحكم ترتيبا تصاعديا على النحو التالى :

الكويستورية ، البريتوريه ، القنصلية . أى أنه الغى منصب نقيب العامة من جهاز الحكومة وجعل توليه حائلا دون تولى باقى المناصب التصاعدية الأخرى.(١٠)

وقد اتبع قانون سلا بدقة فى عصر شيشرون Cicero (١١) . وأصبح لابد من مرور سنتين للانتقال من منصب الى آخر فى جهاز الحكومة فى سلك مناصب الاشراف gradus honorum (١٢) ومدة سنة للانتقال من مناصب العامة (ايديلية العامة

---

(١٠) راجع فيما بعد ص

(١١) ماركوس توليوس شيشرون Marcus Tulluis Cicro (٤ يناير ١٠٦ / ٧ ديسمبر ٤٣) أكبر أدباء الرومان وخطبائهم والذى وصل الأدب اللاتينى فى عهده وعلى يديه الى عصره الذهبى . وقد لعب دورا كبيرا فى حياة الجمهورية (القنصلية) مع زميلا له فى عام ٦٣ ق.م وتم اعدامه على يد ماركوس انطونيوس بسبب خطبه المعروفة باسم الفيليبيات Philippicae فى ٧ ديسمبر من عام ٤٣ ق.م.

CAH. IX, (1932), chs. 11-12(M.Cray); 15-17 (F.E.Adcock), 18 (E.E.Sikes), 19 (J.Wight Duff); X (1934), ch. I (M.P. Charles Worth.

(١٢) القنصلية ، البريتورية ، أيديل الأشراف والكويستورية .

المحتسب) ـ وتربيويتهم الى مناصب الأشراف . ثم ما لبث أن أعيد منصب نقيب العامة الى مكانته السابقة بعد السابقة بعد قليل من موت سلا واصبح جهاز الحكومة مرتبا ترتيبا تصاعديا على النحو التالى :

الكويستورية . التربيونية ، الايديلية ، البريتورية . القنصلية . وأصبح من حق شاغلى منصب الكويستور الحصول على عضوية مجلس السناتو .

وقبل أن نسترسل فى شرح كل وظيفة من وظائف الحكم على حدة ينبغى علينا أن نلقى نظرة عامة على شروط الترشيح لشغلها ، فقد كان ينبغى على كل مرشح أن يكون مواطنا رومانيا حرا (١٣) . واشترط عند اعلان النظام الجمهورى ٥١٠/٥٠٩ ق.م أن يكون المرشح من طبقة الأشراف . ثم ما لبث أن انهار هذا الحاجز من امام العامة اذ حصلوا على حق تولى مناصب الحكم الواحد اثر الآخر (١٤) ووضعت بعض القيود على الحاكم المشرف على عملية الانتخابات منها : انه لا يجب أن يرشح نفسه لشغل أى منصب من المناصب التى يشرف على انتخاباتها (١٥) . كما حرم القانون على الحاكم الذى ينشأ منصبا جديدا وعلى زميله فى المنصب وأقاربهم أن يرشحوا أنفسهم لشغل المنصب الذى أنشأوه (١٦) . ولم يكن من الضرورى وجود المرشحون لمنصب القنصلية فى روما أثناء الترشيح حتى أوائل القرن الأول ، ولكن سنت عدة قوانين غير معروفة فى الفترة من سنة ٦٣ حتى عام ٦٠ ق.م تحتم بمقتضاها على المرشحين

---

(١٣) تعرف حقوق المواطنة فى اللاتينية بكلمة Civitas وهى تنقسم قسمين : خاصة أو مدينة iura privata وعامة أو سياسية iura Publica وتشمل الأولى على حق التعامل Commercium وحق الزواج conubium بالاضافة الى حق التقاضى Legis altio وتشمل الحقوق السياسية حق الاقتراع Suffragium وحق الترشيح للمناصب العامة ius honorum

راجع ، عبد اللطيف احمد على ، روما ص ٢٩ هامش ١ .

وقد كان هناك بعض الاستثناءات القليلة فى تاريخ روما لهذه القاعدة مثل القنصل فلافيوس عام ٣٠٤ ق.م

راجع : Livius, IX, XIVI, 2 (304 B.C.)

(١٤) راجع فيما يعد ص ٤٣ .

(15) Livius, III. XXXV, 6-7.

(16) Cicero, De Leg. Agr. II, VIII, 21.

لمنصب القنصلية أن يقدموا طلبات الترشيح بأنفسهم (١٧)، ثم صدر قانون الترابنة العشرة Lex Decem Tribunorum عام ٥٢ ق.م، وفيه أجيز للقنصل أن يرشح نفسه أثناء غيابه عن مدينة روما in absentia ثم ما لبث بومبي (١٨) أن الغى هذا القانون في نفس العام حين اصدر قانونا اخر منع فيه الغائبين عن روما من ترشيح انفسهم، وأضاف الى نص القانون فقرة بخط يده يستثنى فيها قيصر من أثره (١٩) Lex de lure magistratuum

ومما لا شك فيه أن مثل هذه القوانين كانت من أدوات الصراع السياسي الذي احتدم أواره في القرن الأخير من حياة الجمهورية الرومانية (٢٠). وكان يجب على المرشحين لمناصب الحكم ان يؤدوا الخدمة العسكرية (٢١). ولم يكن من المعروف مدة الخدمة العسكرية المطلوبة من الجندي في سلاح المشاة، أما بالنسبة للخدمة العسكرية في سلاح الفرسان eques publico فقد بلغت عشر سنوات يؤهل بعدها المواطن الروماني لأن يتقدم للترشيح لمنصب الكويستورية.

طريقة الترشيح لشغل المناصب :

كان أول اجراء يقوم به المرشح لشغل احد مناصب جهاز الدولة الرومانية ان يرسل اسمه Protiteri الى الحاكم المعين للاشراف على الانتخابات (نقيب

---

(17) Cictro, De Leg. Agr. II, IX, 24 (63 B.C.); Suetanius, Caeser, 18 (60 B.C.) Plutarchus, Caeser, 13.

(18) Dio Cassio, XI, 56, 1-3.

كان بومبي الكبير، القائد، ورئيس الجمهورية وعضو الحكومة الثلاثية احد الذين شاركوا في هدم نظام الدولة الرومانية. وعن هذا الموضوع راجع:

Scullard (H-H), From The Gracchi to Nero, P.88 ff. 2nd ed. London 1963.

(١٩) استثنى بومبي. واضع القانون نفسه من أثره ولذلك قال عنه المؤرخ تاكيتوس انه واضع القوانين وهادمها.

Suarum Legum auotor idem ac Subversor.
Tacitus, Annales, III. 28.

(٢٠) عن هذا الصراع راجع المرجع المذكور في هامش ١٦.

(٢١) يبدأ تأدية الخدمة العسكرية عند الرومان منذ سن الرابعة عشر وينتهي في سن الخامسة او السادسة والاربعين. أما في حالات الدفاع عن المدينة فيستدعى المواطنون حتى سن الستين.

العامة بالنسبة لمنصب التربيونية وأيديلية العامة ، والقنصل بالنسبة للاشراف على باقى مناصب سلك الأشراف) وينبغى أن يتقدم بطلب الترشيح Pro Fessio قبل ميعاد اجراء الانتخابات بثلاث أسابيع على الأقل حتى يتمكن المشرف على الانتخابات من فرز الاسماء وارسال قوائمها للمجالس الشعبية المختصة بالانتخاب (٢٢) .

ومما لا شك فيه أن النجاح فى الانتخابات السنوية لشغل اى من مناصب الحكم فى الدولة الرومانية كان يتطلب اتساع دائرة الدعاية الانتخابية لتغطى اكبر قدر من مساحة شبه الجزيرة الايطالية ، ومثل هذه الدعاية الواسعة كانت فى حاجة الى الوقت والتنظيم والمال ، وقد بدأ شيشرون دعايته الانتخابية لشغل منصب قنصلية عام ٦٣ ق.م منذ ١٧ يوليو من عام ٦٥ ق.م (٢٣) . وقد لجأ كثير من المرشحين الى وسائل غير قانونية لكسب المعركة الانتخابية وخاصة عن طريق تقديم الرشوة (ambitus) التى فشلت كالقوانين المتتابعة فى استئصال هذا السرطان

---

(٢٢) يتم انتخاب القنصل والبريتور فى الجمعية المئوية comitia Centuriata ـ وانتخاب الكويستور والايديل الاشراف فى الجمعية القبلية Comitia tributa أما نقيب العامة وأيديل العامة فقد كان يتم انتخابهم فى مجلس العامة Concilium Plebis فى بادئ الامر ثم فى الجمعية القبلية بعد ذلك وبعد نجاح القناصل والبريتوريس فى الانتخابات كان يصدر قانون جمعية الأحياء Comitia Curiata الخاص بمنح مزاولة سلطة الامبريوم Lex Curiata de Imperio عند بدء شغلهم لمناصبهم رسميا . ويبدو أن السبب وراء الفصل بين النجاح فى انتخابات شغل المنصب وتولى مهام المنصب رسميا يرجع الى خوف الاشراف من عنصر العامة الذى كان موجودا فى الجمعية المئوية . لذلك أثروا تقييد سلطتها فى الانتخابات بجعلها عديمة القيمة الا بعد صدور القانون السابق من جمعية الاحياء التى كانوا يسيطرون عليها . راجع L'Homo, Roman Political Constitution, PP. 32-33.

(٢٣) عن الدعاية الانتخابية لمنصب القنصلية راجع رسالة كورنيليوس Cornilius الى أخيه شيشرون وفيها ينصحه بتوسيع دائرة دعايته الانتخابية . راجع الرسالة المذكورة فى :
Lewis and Reinhold, Roman Civilization, New York, 1955, Vol. 1, No. 153.

السياسي الخطـــير (٢٤).

وبعد اعلان اسماء الفائزين من بين المرشحين تمر فترة زمنية يتولى الحاكم بعدها منصبه رسميا وقد حددت القوانين يوم ١٥ مارس ليباشر القنصل والبريتور مهام عملهم وذلك حتى نهاية القرن الثالث ، ومنذ عام ١٥٣ ق.م أصبحوا يبدأون عملهم في ٦ يناير من كل عام ثم أصبحت الانتخابات تتم عموما ـ ربما للتغيرات التي أدخلها سلا على الدستور ـ في شهر يوليو من كل عام (٢٥). مما ترتب عليها وجود فترة زمنية بلغت ستة اشهر بين النجاح في الانتخابات وبدأ تولي مهام العمل رسميا بالنسبة لمنصبي القنصلية والبريتورية ، وأكثر من أربعة اشهر لتولي منصب الكويستورية والتربيونية التي كانت تمارس سلطاتها في ٥ ، ١٠ ديسمبر من كل عام (٢٦). وخلال هذه المدة ـ بين النجاح في الانتخابات وتولي مهام المنصب ـ كانت سلطة هؤلاء الحكام سواء من حملة السلطة العليا (الامبريوم Imperium) أو من حملة السلطة السياسية الأدنى وهي المعروفة باسم البوتستاس Potestas كانت تعتبر معطلة (٢٧). وبالرغم من ذلك فقد كان مركزهم محددا في الدولة ، وفي امكانية كل واحد منهم ان يمارس بعض اعمال الحكم التمهيدية مثل اصدار البريتور للمنشورات التي سوف يسير عليها أثناء حكمه (٢٨). وقبل أن يقوم الحاكم بممارسة سلطاته كان عليه أن يقسم باحترام القوانين (٢٩)،

---

(٢٤) من أهم القوانين التي صدرت للقضاء على الرشوة الآتي :

أ ـ قانون توللليوس Lex Tullia سنة ١٨١ ق.م
ب ـ قانون باييبوس Lex Baebia سنة ٦٤ ق.م
حـ ـ قانون بومبيوس Lex Pompela سنة ٥٢ ق.م
د ـ قانون يوليوس Lex Iulia, سنة ٤٩ ق.م

وقد فرضت بعض القوانين السابقة عقوبات صارمة كالموت والنفي لمدة عشر سنوات ولكنها لم توقف هذه الجريمة السياسية البشعة.

وعن فعل ambire والذي يعني الطواف أي طواف المرشح بين الناخبين للقيام بالدعاية الانتخابية راجع

Lewis and Short, A Latin Dic., Oxford 1973, art ambire

(٢٥) عن تنظيمات سلا راجع : عبد اللطيف احمد علي : التاريخ الروماني ص٨٥ وما يليها.

(26) Cicero, In Verrem, Act. 1, 10, 30; Warmington, Remains of old Latin, IV, Lex de XX quaestores; Dionys. VI, 39 Tribuns.

(٢٧) راجع ص٣٤ ، ص٤٦ من البحث.

(28) Dio Cassius, XL, 66, 2-3.

(29) Cic. Ad Att. II, 18, 20.

وكان عليه أن ينيب عنه من يؤدى هذا القسم بدلا منه اذا وافق المجلس الشعبى المختص على ذلك (٣٠) . واذا رفض الحاكم تأدية القسم لمدة خمسة أيام متتالية يعزل من منصبه (٣١) ولوحظ في القرن الأخير من العصر الجمهورى ان بعض كبار حكام الدولة قد درجوا على أن يقسموا امام الشعب عند انتهاء عملهم أنهم احسنوا أداء واجبهم وبذلوا كل مافى وسعهم لأمن الدولة ورخاء شعبها (٣٢) .

وقبل أن نبدأ باستعراض كل منصب في جهاز الدولة على حدة نلاحظ عليها أنها جميعها تشغل بالانتخاب السنوى أمام المجالس الشعبية ، ويتولى نفس المنصب اكثر من زميل يتمتع كل منهم بسلطة للآخر ومن حقه الاعتراض على قرارات زميله ، هذا بالاضافة الى كونها مناصب شرفية غير مأجورة .

منصب القنصلية Counsul

بعد انتخاب قنصلى الدولة (٣٣) تصدر جمعية الأحياء قانونها الخاص بممارسة القناصل لسلطة الامبريوم Lex Curiata de Imperio وهنا يصبح من حق القنصلين الزميلين ان يتقلدا شارات منصبهم والممثلة فى مجموعة من الحرس الخاص Lictores الذين بلغ عددهم ستة في أوائل العصر الجمهورى ثم

---

(30) Liv. XXI, 50.

(31) Liv. XXXI, L. 7.

(32) Cic. Ad. Fam. V, 2, /; Pro Sulla, XI, 34.

وأقسم شيشرون في نهاية قنصلية عام ٦٣ على أنه انقذ الجمهورية من مؤامرة كاتيلينا . وعن هذه المؤامرة راجع : عبد اللطيف احمد على : التاريخ الرومانى عصر الثورة ص ١٥٩ وما يليها .

(٣٣) اشتق هذا اللقب من كلمة Consolator أى يتشاور لان رئيس الدولة كان يتشاور مع السناتو والشعب في أمور الدولة
Varro, De Lingua Latina, V, XIV, 81

وقد لقب رئيس الدولة الرومانية فى بداية الامر بلقب بريتور ثم حل لقب قنصل محل اللقب الاول . وكان يكتب فى النقوش على النحور التالى Cosol ويختصر فيه حالة المفرد بـ Cos والجمع Coss راجع :
Varmington, ROL, Vol. IV, nos. 3,4, P.5. see also Lewis 2 Reinhald, Roman Civilization, Vol. 1, No. 25.

وترجم الاغريق لقب قنصل Strategos upatos ثم اختصر الى يوباتوس upatos

ازداد وا الى اثنى عشر حارسا فيما بعد ويحمل كل واحد منهم مجموعة من العصى (٣٤) Fasces على كتفه الأيسر ولا يتخلى عنها الا فى أثناء الحداد العام وامام بعض كبار الشخصيات ، وأثناء دعوة القناصل للمجالس الشعبية كرمز على خضوع سلطة رئيس الجمهورية للقانون . أما فى ميدان الحرب فيضاف الى هذه العصى البلطة المزدوجة axes اشارة الى سلطة القناصل المطلقة التى لا تخضع لحق الاستئناف . وقد ورثت القنصلية هذه الشارات عن العصر الملكى وكانت ترمز الى سلطة الامبريوم Imperium وتعطى هذه الشارات للقنصلين لمدة شهر لكل منهم بالتعاقب على أن يبدأ بها أكبرهم سنا ويسمى لحظة الحصول عليها باسم القنصل الاكبر Consul Major ، ويقوم فى خلال هذه المدة بتصريف شئون الدولة . ولم يتلاشى هذا الامتياز القنصلى طوال العصر الجمهورى ، واحيى قيصر خلال قنصليته عام ٥٩ ق.م عادة قديمة وهى عادة سير الحرس بجانب القنصل الذى لا يحمل معه العصى (٣٥) . كذلك ورث القنصل عن الملوك الاتروسكين الذين حكموا روما وطردوا منها عام ٥١٠ الثوب الارجوانى الذى يرتديه فى مواكب النصر والاحتفالات الرسمية (٣٦) . أما فى الأوقات العادية فيرتدى القنصل العباءة الرومانية Toga المزينة بالأشرطة الحمراء Pretexta ، وينتعل الحذاء الاحمر ويجلس على كرسى مرتفع . ولم تكن هذه الرموز مجرد اشارات تسند سلطة واهية ليس لها أى احترام بل كانت ترمز الى سلطة هامة وهى سلطة الامبريوم Imperium بجانبيها الداخلى Domi والعسكرى militiae وكانت الحدود الوهمية لمدينة روما Pomerium هى الحد الفاصل بينهما .

ونستطيع أن نقسم السلطة الداخلية الى الجوانب الآتية :

أولا : السلطة المدنية وتتلخص فى الاشراف على الجهاز الادارى للحكم وتتمثل فى اصدار الاوامر والمنشورات ius edicendi التى كانت تتضمن الاوامر

---

(٣٤) هذه الكلمة هى اصل نظام موسلينى الفاشيستى الذى كان يهدف به الى احياء امجاد الامبراطورية الرومانية .

(35) Suet, I, XX, 1.

(36) Livy, V.XLI, 2.

والتحذيرات والنصائح التى يصدرها القنصل لباقى حكام الدولة ، والتى كانت تدون منذ فجر الجمهورية ، ولكنها كانت مؤقتة تنتهى بانتهاء الضرورة التى دعت الى اصدارها .

ويعتبر القنصل هو ممثل الدولة أمام الملوك والدول الأجنبية وعليه تقديم سفراء الدول الى مجلس السناتو (٣٧) . كذلك يقوم بدعوة مجلس السناتو وعرض مشروعات القوانين عليه rogatio ويصرف جميع أعمال الدولة الأخرى معه
ius cum patribus agendi Consulendi Senatus

وبمرور الزمن وتزايد سلطة السناتو لم يعد فى استطاعة القنصل الحصول على أموال من خزانة الدولة Aerarium الا بعد موافقة السناتو (٣٨) . ويبدو أن السبب الذى أدى الى اشراف السناتو وهيمنته على الخزانة قد بدأ منذ أن قام القناصل باختيار مساعديهم فى الشئون المالية quaestores ـ فى العام الاول من نشأة الجمهورية ـ من بين أعضاء هذا المجلس . بالاضافة الى أن حروب روما المتصلة فى داخل شبه الجزيرة الايطالية وخارجها قد أطلق يده فى هذا المجال . كذلك كان من حق القنصل دعوة الشعب فى شكل مؤتمرات Contio لعرض مشروعات القوانين عليه ، او ليشرح لهم برنامجه السياسى أو موضوع الساعة . وكثيرا ما اندس غير المواطنين فى مثل هذه الاجتماعات التى كانت تعتبر تمهيدا للمجالس

---

(37) Polyb. VI, 11.

(٣٨) احتفظ الرومان بخزانتهم فى معبد الاله ساتورنينوس
Aerarium Sane Populus Romanus in aede Saturni habuit

راجع: Plin. pan. 92; Cic. Agr. 2, 27.

وفى العصر الامبراطورى وجد الى جانب خزانة الدولة خزانة خاصة بالامبراطور وهى تلك التى أطلق عليها اسم Fiscus راجع
Suet. Vesp. P. 16

وانشأ الامبراطور اوكتافيانوس اغسطس خزانة عامة للانفاق العسكرى
acrarium militare Tac. A.1, 78; Suet. Aug. 49; Plin. Pan. 92. 1.

الشعبية الممثلة فى الجمعية المئوية Comitia Centuriata (٣٩) وجمعية الأحياء Comitia Curiat والجمعية القبلية Comitia Tributa (٤٠) التى كان من حق القنصل دعوتهما كذلك كان يدعى الشعب بالطريقة السابقة لمشاهدة تنفيذ أحكام الاعدام خارج أسوار روما Pomerium وأيضا لاذاعة منشورات القنصل الشفوية ولقد قامت هذه الاجتماعات مقام اجهزة الاعلام فى العصر الحديث اذ كانت هى الطريقة الوحيدة لاعلام الشعب الرومانى وتربيته السياسية ، وعن طريقها برز

---

(٣٩) تكونت هذه الجمعية حوالى عام ٤٥٠ ق٠م على أساس ثيمقراطى ـ مالى ـ وقد انقسمت الى خمس طبقات ـ وهى نفس الطبقات التى كان ينقسم اليها الجيش الرومانى وكانت كل طبقة تضم عددا من الوحدات المئوية Centuriae تحسب كل منها بصوت واحد عند الاقتراع ٠ وتكونت الطبقة الأولى من ٨٠ وحدة وهى خاصة بأثرياء القوم ، وكان لطبقة الفرسان التى تليهم ١٨ وحدة مئوية أن هاتين الطبقتين كانوا يملكون وحدهم اكثر من نصف أصوات الجمعية البالغ عددها ١٩٣ وحدة ٠ وبسبب الطابع العسكرى الذى كان يغلب عليها كانت تعقد جلساتها خارج أسوار روما ٠ وكانت تصدر القوانين وتنتخب الحكام المتمتعين بالامبريوم والبوتستاس Lex Centuriata de Potestate Censoris وتنظر فى احكام الاعدام المستأنفة وتعلن الحرب وتبرم السلم٠ راجع : عبد اللطيف احمد على ، روما ، ص٧٨ ، هامش (١) وراجع ص ٢٣ هامش (١) والمراجع ٠

(٤٠) تألفت جمعية الأحياء Comitia Curiata من ثلاثين حيا Curiae وهى التى انقسمت اليها مدينة روما القديمة ، وكونت كل عشر منها قبيلة فأصبح يوجد فى روما ثلاث قبائل ٠ ويبدو أن هذه الاحياء التى كانت العضوية فيها وراثية تمثل أقسام روما القديمة وكان لكل حى منها عبادته الخاصة ٠ وفى العصر الملكى كان الملك يرأس هذه الجمعية وكانت تنظر فى مسائل خاصة بالتبنى والوصاية ومنح الجنسية ٠ ٠ وكذلك كانت تنظر فى أمر اعلان الحرب وعقد معاهدات السلم ٠ ولابد من موافقتها على تعيين الملك الجديد ٠

أما فى العصر الجمهورى فقد أصبحت تعقد جلساتها برئاسة الكاهن الأعظم وتنظر فى مسائل الوصايا والتبنى ، وأما أهم عمل سياسى لها فهو اصدار القانون الخاص بممارسة الحكام لسلطة الامبريوم ٠ يتساوى فى ذلك الدكتاتور والقنصل والبريتور ٠

وعن المجالس الشعبية الرومانية راجع :

Bots Ford (G.Y.), The Roman Assemblies. U.S.A. 1909;
Greenidge (A.H.J.), Roman Public Life, London, 1901.

بعض الأشخاص العاديين على المسرح السياسى فى روما ، كما كانت الوسيلة الوحيدة التى يعبر بها القادة السياسيين بعد أن أصبحوا أشخاصا عاديين عن أرائهم السياسية مثل القائد بومبى بعد عودته من الشرق وشيشرون بعد رجوعه من المنفى ، وكانت فى الوقت نفسه وسيلة من وسائل مراقبة الحاكم .

ثانيا : السلطة القضائية :

ويتمثل الوجه الثانى لسلطة الامبريوم القنصلى فى الجانب القضائى . وقد كانت سلطة قنصلى الدولة فى السنوات الاولى من عمر الجمهورية مطلقة فى هذا المجال ، ثم ما لبثت ان قيدت بصدور قانون فاليريوس Lex Valeria الذى منح الشعب حق استئناف أحكام الاعدام التى يصدرها القنصلين امام الجمعية المئوية (٤١) Comitia Centuriata وقد اكمل هذا القانون سلطة الشعب التشريعية التى ظلت تنمو خلال العصر الملكى ثم واصلت نموها بصدور هذا القانون . ويذكر بعض المؤرخين ان قانون فاليريوس قد نص على الحد الاعلى للغرامة المالية التى يحق للقنصل ان يفرضها على المواطن الرومانى دون الخضوع لحق الاستئناف (٤٢) وربما بالغ المؤرخين بعض الشىء فى أهمية هذا القانون ، فبالرغم من أنه منح الشعب حق استئناف احكام الاعدام القنصلية امام الجمعية المئوية ، الا أنه لم يحدد نوع العقاب الذى يتعرض له الحاكم الذى لا يتيح للمحكوم عليه الانتفاع بحقه فى الاستئناف وتمثل الأمل الوحيد فى استخدام زميله فى القنصلية لحق الاعتراض Intercessio ضده . ولكن ماهو الحل اذا ما اتفق القنصلان معا ، ولم يستخدم احدهما حق الاعتراض ضد زميله ؟ لقد جل احد قوانين بوركيوس الثلاثة فى عام

---

(٤١) وهو ما يعرف بحق التظلم امام الشعب Provocatio and populum
وراجع ايضا :

Liv. II, VIII. 2; Cic De Rep. I, 40, 62.

(42) Diony. V, XX, 4.

راجع ايضا ص ٢٣ ، ٢٤ من البحث

McDonald (A.H.), JRS 1944, 18.

Lex Porcia de provocatione or de tergo civium (٤٣) ١٩٩ ، ١٩٨

هذه المشكلة بأن نص على أن الحاكم الذى لا يتيح للمحكوم عليه بالاعدام فرصة استئناف هذا الحكم يعرض نفسه — أى الحاكم — لحكم الاعدام (٤٤) . وفى الواقع لقد مارس قناصل الدولة هذا الحق بحذر شديد انطلاقا من كونهم أوصياء على القانون من جهة ومن حرصهم على احترام حياة الشعب الرومانى من جهة أخرى . وحين اتسعت رقعة الدولة بالتدريج ، ازدادت بالتالى اعباء رئيس الدولة ، لذلك كان من الضرورى انشاء منصب البريتور للاشراف على النواحى القضائية (٤٥) . ولم يلغ هذا المنصب اشراف القناصل على الجهاز القضائى الغاءا تاما ، فقد رأس احد القنصلين احدى المحاكمات الجنائية quaestio فى عام ١٣٦ (٤٦) . كما ظل القنصل متمتعا بالحصانة القضائية طوال مدة ولايته (٤٧) .

السلطة العسكرية :

وبمقتضى سلطة الامبريوم كان من حق القنصل دعوة الجيش الرومانى بجميع وحداته من جنود وقادة للتعبئة العسكرية (٤٨) . وكذلك اصدار الأوامر بالتجنيد الاجبارى delectus بالاضافة الى تجنيد قوات اضافية الى جانب الفرق الأربع الأصلية legiones اذا اقتضت الضرورة ذلك . وبعد موافقة السناتو على هذا الاجراء يقوم القنصل باستدعاء القوات الاضافية ليلتقى بهم على تل الكابتول — وفيما بعد فى ساحة الاله مارس Campus Martius اله الحرب

(٤٣) عن هذا القانون راجع : McDonald (A.H.), JRS 1944, 18.

وعن حق الشعب فى الاستئناف راجع
Cic. Leg. 3,6; Rep. 2, 31,53; 2, 36, 61;2, 37, 62; 3 32, 44; Id. de Or. 2, 48, 99; Id Agr. 2, 13,33; Livius,I.26

(44) Cic. de Rep. 11, 31, 53. 53-55.

(٤٥) عن منصب البريتور راجع فيما بعد ص٢٧ وما يليها .

(46) Cic. De. Rep. III, XVIII, 28.

وعن تأليف القناصل للمحاكم الاستئنافية لمحاكمة المتهمين بجرائم تهم الصالح العام راجع ، عبد اللطيف احمد على . التاريخ الرومانى ص٩٤—٩٥ هامش ١ .

(47) Warmington. ROL. IV, no. 59, P. 323.

(٤٨) كان القناصل هم الذين يقومون باختيار ترابنة الجنود فى أوائل العصر الجمهورى . ثم ما لبثت أن قيدت هذه السلطة بالتدريج راجع
Liv. III. XX, 3.

عند الرومان لكى يقسموا له يمين الولاء (iurare in verbe consulum)
وبالرغم من أن هذا القسم كان يعتبر ولاء لقائد معين الا أنه كان يقدم للقنصليين الزميلين معاد ويتجدد بتغيير القادة . ويمنح الجنود بمقتضى هذا القسم حق استخدام السلاح ضد الأعداء وذلك حتى يفرق بينهم وبين قطاع الطرق (٤٩) (Latrocinium) ، ومن يحنث بقسمه يعرض نفسه لحكم الاعدام دون أن يعطى فرصة الاستئناف لأن سلطة القنصل فى ميدان القتال كانت مطلقة

---

(٤٩) تألف الجيش الذى فتحت به روما ايطاليا من المواطنين الرومان الذين يتمتعون باللياقة البدنية ، والذين يتم استدعاؤهم عند الحاجة كجزء من التزامهم قبل الدولة وكان الجندى ان يجهز نفسه بالسلاح اللازم على نفقته الخاصة كما أنه لم يكن يتقاضى راتبا نظير خدمته العسكرية . لذلك كانت أغنى طبقات المجتمع تكون جنود الفرسان والطبقة التى تليها ثراء تكون جنود المشاة . أما الطبقة الفقيرة فكانت تكون القوات ذات الأسلحة الخفيفة . الا أن هذا النظام لم يعد يفى بالعرض مع امتداد أمد الحملات العسكرية وتعدد ميادينها لذلك قررت روما فى حوالى منتصف القرن الخامس دفع راتب Stipendium عن الخدمة العسكرية ، ثم أخذت الدولة تقدم الأسلحة والمعدات بعد ذلك للجنود . وكانت هذه أولى خطوات روما نحو بناء الجيش المحترف .

وكانت الفرقة Legio هى السلاح الرئيسى فى الجيش الرومانى ، وبلغ عددها أربع ، وهى تتألف من ٥٠٠ من المشاة و ٣٠٠ من الفرسان . وقسم الرومان العمل فى الفرقة الى فئات على أساس السن : الأولى رماة الرماح hastati من الشبان ، والثانية المشاة ثقيلى العدة principes ثم المحاربون القدماء triarii فى الاحتياطى . وكان يستفاد من سلاح الفرسان فى حماية أجنحة تشكيلات المشاة وليس باعتباره سلاحا مستقلا . وقد نشأ عن ذلك جيش يصلح للقتال فى الاراضى السهلة ، ولكن حملات روما فى ايطاليا فى المناطق الجبلية دفعت الى ضرورة ايجاد تشكيل يتوفر له قسط أكبر من المرونة ، ومن ثم قسمت الفرقة الى كتائب manipuli لها القدرة على العمل باعتبارها جماعات مستقلة . ثم أصبح على الحلفاء فى النهاية أن يقدموا قوات مساعدة auxilia للاشتراك فى الجيش الرومانى . ثم بدأ الرومان فى تكوين الأسطول اثناء اشتباكهم مع القرطاجيون فى الدورة الاولى من الحروب البونية . عن هذا الموضوع راجع :

Parker (H.M.D.), The Roman Legiones, London 1928

imperium maius لا يقيدها أى قيد وبالرغم من ذلك فقد تكيفت مع قدسية حياة المواطن الرومانى ، تلك القدسية التى جعلت قناصل الدولة يفكرون بامعان قبل اصدار مثل هذا الحكم ضد أى جندى أو ضابط فى ميدان القتال . وبالرغم من سلطة القنصل المطلقة فى ميدان الحرب الا أنه لم يكن باستطاعته أن يعلن الحرب على أى دولة ترتبط مع روما بأى نوع من أنواع المعاهدات الا بعد موافقة مجلس السناتو والشعب عليها .

وجرت العادة على أنه فى حالة وجود ميدان واحد للحرب أن يخرج احد القنصلين لقيادة الجيش وادارة الحرب بينما يظل زميله فى المدينة لادارة شئونها (٥٠) واذا أمعنا النظر فى أمر هذا التقسيم وجدناه يتجرد من مبدأ الزمالة الذى يعتبر الركن الرئيسى فى جهاز الحكم الرومانى ، والذى كان الهدف منه أن يكون حائلا ضد طغيان الحاكم واستبداده . ولكننا نعود فنقول أن هذا الاجراء كان يتم فى ظروف غير عادية واذا استدعت الحاجة وجود القنصلين معا فى الميدان ، كان كل منهما يتولى قيادة الجيش ليوم واحد بالتناوب مع زميله ، اما اذا توجه كل من القنصلين الى ميدانين متفرقين ففى هذه الحالة يتولى كل قنصل قيادة نصف القوات العسكرية الرومانية وتكون له السلطة العليا المستقلة فى الميدان العسكرى الذى يدير عملياته .

واذا تمكن القنصل من احراز الانتصار على الاعداء فقد كان يحصل على امتيازين هامين : يتمثل الاول فى الحصول على لقب امبراطور Imperator والثانى فى الاحتفال بانتصاره ودخول روما فى موكب نصر كبير Triumphus وقد نظم القانون والعرف كلا الامتيازين (٥١) . ومن حيث الامتياز الاول وأعنى لقب امبراطور

(50) Livy, II, XXXIII, 9.

(٥١) وعن هذا اللقب راجع :
Cicero, De or. I, 48, 210; livius; 27,19, 4, Inscr. Orell 542, 3417, plin pan. 121,1.
وكان قيصر هو اول قنصل ودكتاتور رومانى يحمل هذا اللقب كجزء ثابت من ألقابه الرسمية ، وكان هذا ارهاصة لعصر جديد عصر الحكم الفردى الامبراطورى وانهيار النظام الجمهورى . وعن هذا اللقب فى العصر الامبراطورى فى بدايته قبل اسم الامبراطور او بعده راجع ما يأتى :

فهو لقب شائع يلقب به الجنود قائدهم ومعناه " القائد الأعلى " . ولكن لم يكن في استطاعة القنصل استخدامه كجزء من ألقابه الرسمية الا اذا تمكن من احراز نصر عسكرى كبير على الأعداء . أما لكى يتمكن القائد المنتصر من الاحتفال بنصره في موكب نصر في داخل مدينة روما Triumphus . فقد وضعت له عدة شروط منها أنه لابد من عودة الجيوش المنتصرة مع قائدها ، ولقد منع هذا الشرط كثير من القادة المظفرين من الاحتفال بنصرهم والزهو به في داخل المدينة (٥٢) حيث أرغمتهم الدواعي العسكرية الى تسليم قواتهم الى خلفائهم في المنصب بعد انتهاء مدة حكمهم . (٥٣) ولحل هذه المشكلة كان يستبدل بموكب النصر الكبير موكب نصر صغير Ovatio ومن شروط الاحتفال بموكب النصر الكبير أن لا يكون هذا الانتصار مجرد سحق لتمرد المواطنين او العبيد (٥٤) ـ لأن مثل هذه الانتصارات كانت تعطى حق الاحتفال بموكب عسكرى صغير ـ بل لابد أن يكون انتصارا كبيرا على الأعداء وأن يكون قد قتل منهم مالا يقل عن خمسة الاف . وقد اختار بعض القناصل الاحتفال بموكب نصرهم فوق جبل ألبا (٥٥) وفضل آخرين الاحتفال به فوق الكابتول لكى يزهو اكل واحد منهم بسلطته العسكرية في داخل المدينة In Domi وفي هذه الحالة كان لابد من موافقة السناتو والشعب على منح القنصل حق ممارسة سلطة الامبريوم العسكرى على قواته العسكرية لمدة يوم واحد داخل مدينة روما . وفي الواقع لقد كانت لموافقة السناتو أهمية حيث كان في امكانه أن يرفض اعطاء القنصل ـ صاحب الموكب ـ المال اللازم للانفاق على الاحتفال العسكرى الكبير .

===

Suet. Caes. 76; Claud. 12; 26; Imp. Caesari Divi IVLI F Inscrp. Orell. 546; So ib. 597; 600;602;604; plin. 5,2,1 and 20. Tac. Ann.3, 74.

Cic. pis. 25,60; cf. Liv. 34, 52, 4; cf. id. 3, 29,4; Cic. Verr. 2,5, 39; and 100; Liv. 45,38, II; Cic. Fam. 5, 10,3; Liv. 45, 38,12, suet. Caes. 49, 51.

(53) Liv. 26, 25-4-5; 28,II. 1-20.

(54) Plin. 15, 29, 38.

(55) Liv. 23. 3; XLII-7.

واذا عجز كلا من القنصلين فى ادارة العمليات العسكرية وقيادتها الى بر الانتصار كان فى استطاعتهم ترشيح أى قائد ـ دكتاتور Dictator (٥٦) يثقون فى مقدرته العسكرية ليتولى القيادة العليا فى الميدان مما لا شك فيه أن السبب الرئيسى فى انشاء منصب الدكتاتورية يرجع الى ظروف النضال والمجتمع الحربى الذى عاشه الرومان منذ فجر جمهوريتهم عام ٥١٠ ق٠م (٥٧) ٠ وقد دفعتهم ظروف حروبهم المتصلة التى خاضوها فى داخل شبه الجزيرة الايطالية وخارجها بعد ذلك٠ الى التفكير فى ضرورة توحيد القيادة العسكرية، وهو الأمر الذى لم يكن يتوافر بوجود القنصلين الزميلين معا ٠ ومع ازدياد سلطة السناتو وتسلطه على الدولة منذ القرن الثالث سرعان ما قيد حق القنصل فى اختيار الدكتاتور وأصبح لابد من موافقة السناتو على أمر الترشيح أولا ـ ثم على اسم المرشح ثانيا (٥٨) ٠ ومنذ القرن الرابع أصبح لابد أن يكون الدكتاتور قد سبق له تولى منصب القنصلية (٥٩) ، وكان من شروط تعيينه أن يكون القنصل موجودا فى روما عند استدعائه، ثم ألغى هذا الشرط فيما بعد ، وذلك لأن القنصل عندما كانت تصله رسالة السناتو بالموافقة على تعيين الدكتاتور يكون عادة بعيدا عن روما ومتواجدا فى ميدان القتال (٦٠) ٠ ٠

وبعد أن يتم اختيار الدكتاتور كان لابد من صدور قانون جمعية الأحياء لممارسة

---

(٥٦) ويذكر بلوتارخ (Marc. 24) أن البريتور كان يمكن أن يقوم بترشيح الدكتاتور ٠ ولكن شيشرون Ad. Att, Ix, 15, 2 يرى أن هذا الاجراء كان اجراء غير دستوريا والمعروف أن أحد البريتوريس قد قام بترشيح قيصر لمنصب الديكتاتورية ٠ ويمكن أن نفسر الجزء الأخير بأنه ربما وضع قانون معين أصبح بمقتضاه من حق البريتور ان يقوم بهذا العمل بل ربما يكون قيصر من وضع هذا القانون ٠ راجع
Dic. Cassio, XI; Caes II, 21.

(٥٧) اول دكتاتور معروف لنا هو تيتوس لاكريوس Lacrius ويبدو أنه تولى منصبه فيما بين عام ٥٠١ـ٤٨٧ ق٠م٠
راجع: عبد اللطيف أحمد ٠ روما ، ص٧٩ هامش (١) ٠
(58) Liv. XXII, LVII. 9.
وعن مظاهر سيطرة السناتو على الدولة راجع CAH, Vol. VII, ch. XII.
(59) CIL. 1, P. 557
(60) Liv. XXVI, 5 (210 B.C.)

سلطة الامبريوم Lex Curiata de Imperio (٦١) وقيادة الجيوش الرومانية أو لتأدية المهمة التى اختير من أجلها (٦٢) .

وقد حمل هذا القائد فى بداية الأمر لقب رئيس الشعب Populi Magester (٦٣) ثم استبدل اللقب بلقب دكتاتور فيما بعد . وقد اختلفت المصادر القديمة فى تفسير الاشتقاق اللغوى لهذا الاصطلاح فيذكر شيشرون انه اشتق من كلمة Dicitur أى يقود جيشا (٦٤) : ويرى ديونيسيوس أنه لقب بهذا اللقب لانه كان فى امكانه ان يصدر أى منشور يراه أثناء توليه المنصب او لانه كان يعين فى هذا المنصب بمقتضى منشور خلافا لباقى مناصب الحكم الرومانية الاخرى (٦٥) . ولما كان من المعروف ان المنشور الذى يعين بمقتضاه الدكتاتور كان يطلق عليه اصطلاح edictum (٦٦) ، لذلك يبدو أن تفسير شيشرون هو الاقرب الى الصواب والترجيح .

وتمثلت شارات الدكتاتورية فى اثنى عشر حارسا Lictores تضاعف عددهم الى اربع وعشرين عندما تضاعف حراس القنصل (٦٧) ، وبالرغم من ذلك فلم يكن يرافقه اثناء ظهوره فى المدينة الا اثنتى عشر منهم فقط (٦٨) . وكانت البلطة fasces تظهر مع عصى الحرس حتى فى داخل المدينة رمزا لسلطته العسكرية المطلقة Imperium maius التى لا تخضع لحق الاستئناف (٦٩) . ويختار كل دكتاتور مساعدا له لقب بلقب رئيس

---

(61) Liv. IX, 38, 15.

(٦٢) عن تعيين دكتاتور لمهام غير عسكرية rei gerundae causa

(63) Cic. De Leg. 111, I11, 9; De Rep. 1, 40, 63

(64) Cic. De Rep. 1, XL, 63; Varro, LLV, XIV, 82.

(65) Diony. V, LXX, 111, I.

(66) Liv. 8, 34.

(67) Poly. III, 87.

(٦٨) راجع البحث ص ٩ .

(69) Livy. II, VIII, 2.

الفرسان magester equitum وزود بسلطة الامبريوم Imperium طبقا لقانون جميعة الاحياء . وكان من حق الاخير عقد الاجتماعات الشعبية ، وتصريف الاعمال مع السناتو بالاضافة الى مهمته الرئيسية الممثلة فى تصريف شئون الدكتاتور وقيادة قوات الفرسان الرومانية ، كذلك كان ينوب عن الدكتاتور فى داخل روما وخارجها (٧٠) ، بل كان يحل محل الدكتاتور فى بعض الاحيان (٧١).

وحددت مدة تولى الدكتاتور لمنصبه بست شهور (٧٢). وكان عليه أن يقدم استقالته اذا انتهت مدة حكم القنصل الذى قام بترشيحه لمنصبه (٧٣). وينبغى ان يكون واضحا للاذهان ان وجود الدكتاتور لم يكن يلغى وجود باقى حكام الدولة الرومانية بأى حال من الاحوال ، ولكنه كان يعطل نشاطهم بعض الشىء . لقد كان الدكتاتور بمثابة زميلا أعلى للقنصلين اللذين كانا يعملان ويقودان الجيوش تحت امرته (٧٤) ، ولذلك كانت قواته تقسم يمين الولاء للقنصلين أيضا . وبالرغم من أن سلطة الدكتاتور سلطة مطلقة الا أنه لا يستطيع ان يتدخل فى اجراءات التشريع المدنى ، ولم يكن من حقه الحصول على أى أموال من الخزانة العامة Aerarium دون اذن السناتو . وبمقتضى قانون فاليريوس عام ٣٠٠ اصبحت احكامه تخضع فى داخل مدينة روما لحق الاستئناف .

ولم يكن تعيين الدكتاتور يتم فقط لاداء بعض المهام العسكرية التى عجز القنصلان عن القيام بها . بل لقد تم تعيين بعضهم لاداء مهام اخرى فى وقت السلم داخل المدينة . وعلى سبيل المثال وليس الحصر ، فقد عين دكتاتور للاشراف على اجراءات الانتخابات السنوية نظرا لغياب القنصلين عن روما اثناءها (٧٥). وتم اختيار اخر لمراجعة قائمة السناتو Legendo Senatui (٧٦) ، وثالث من اجل الاشراف على

---

(70) Livy., IV, XXVI, 1.2

(71) Livy, XXII, 25, 17

(٧٢) هناك استثناء وحيد وخطير لهذه القاعدة حين اختار الشعب الرومانى سكيبيو Scipio Africanus قاهر افريقيا (٢٣٦ - ١٨٤ ق.م) بعد انتصاره الكبير فى معركة زاما Zama عام ٢٠١ ، دكتاتورا مدى الحياة

راجع

McDonald (A.H.), "Scipio Africanus and Roman politics in the SecondCentury B.C.", JRS. 1938.

(73) Liv. XXX. 39.5.

(74) Livy. IV, XLI, 2-3

(75) Livy, VII, XXIV, 10.

الاحتفالات الدينية والالعاب الرومانية (٧٧) Causa Ludorum Faciendorum

ورابع لتنظيم الاعياد الرومانية (٧٨) Causa Feriarum Constituendorum

وهؤلاء الذين كان يتم تعيينهم لاداء مهام بعيدة عن ميدان القتال ، كانوا يتخلون عن منصبهم فور الانتهاء من العمل الذى كلفوا به (٧٩) .

ويلاحظ ان هذا المنصب كان يخلو من أهم العناصر التى تميز نظام الحكم الرومانى وهما : الانتخاب الشعبى ، والزمالة . وقد اصاب هذا المنصب كثير من مظاهر الاضطراب فى اواخر العصر الرومانى ثم ما لبث ان كاد يختفى من صفحة المناصب الرومانية بانتهاء الحرب البونية الثانية (٨٠) ، واستعاض عنه السناتو بقراره الاخير Senatus Consultum Uitimum (٨١) ، ثم بعث من جديد على يد كلا من سلا Sulla وقيصر G.J. Caeser ولكنه فى هذه المرة كان مختلفا عن سابقه ومظهرا من مظاهر الحكم الفردى . فقد عين السناتو ـ رغما عنه ـ سلا فى عام ٨٢ دكتاتورا لمدة غير محدودة ليصدر التشريعات اللازمة وينظم شئون الدولة Dictator Legibus Scribundis et Neipulicae Constituendae

وذلك بعد فترة الصراع الدامى بين حزب سلا وماريوس ، ذلك الصراع الذى اختفت فيه روح التسامح وأطلق وحشية الطبيعة البشرية من عقالها . وظل سلا فى هذا المنصب حتى اوائل عام ٧٩ عندما اعتزل الحكم فجأة ، وتنحى عن الديكتاتورية بمحض ارادته وهجر

---

(76) Livy, XXIII, XXII, 10.
(77) Livy, VIII, XL. 2.
(78) Ibid. VII.28
(79) Cic. De. off. III; XXXI, 112; Liv. VII. 3.
(80) Liv. XXII, 57.

(٨١) كان قرار السناتو الاخير بمثابة اعلان الاحكام العرفية فى المدينة وتخويل احد كبار حكام الدولة سلطة استثنائية عليا Imperium Maius لمواجهة المشكلة التى تهدد الدولة سواء اكانت عسكرية او غير ذلك وقد صدر هذا القرار ضد تيبريوس جراكوس ، وضد اخيه جايوس جراكرس ، وايضا لمواجهة خطر كاتيلينا . وعن هذا الموضوع راجع : عبد اللطيف احمد على ، التاريخ الرومانى . ص ١٢٠ وما يليها ;H. Last, CAH. IX. 84; Hardy, Some Problems in Roman Hist. 27, 99, London 1934.

الحياة السياسية (٨٢) . أما قيصر فبعد سيطرته على الدولة وعلى كبار معارضيه ، فقد تولى الدكتاتوريةمرتان فى عامى ٤٩ ، ٤٨ . وتم اختيارهما فى ابريل عام ٤٦ دكتاتورا لمدة عشر سنوات متتالية ، فشغل المنصب سنة واحدة للمرة الثالثة من ابريل ٤٦ — ابريل ٤٥ . واعتبر دكتاتورا مرشحا Dictator designatus للسنوات التسع التالية . ثم شغله بعد ذلك للمرة الرابعة حتى تقرر قبل ١٥ فبراير عام ٤٤ ان يعين دكتاتورا لمدى الحياة Dictatur Perpetuus وذلك الى جانب المناصب الاخرى التى تولاها (٨٣) .

ومن العرض السابق لمنصب الدكتاتورية فى القرن الاخير من حياة الجمهورية الرومانية يتضح لنا بجلاء ان كل من سلا وقيصر قد تولياه ليس بهدف تخليص الدولة من عدو اجنبى ، ولكن لكى يتمكنوا من احكام قبضتهم عليها واخماد اى صوت للمعارضة يجرؤ على ان يرتفع فى مواجهتهم وبمعنى اخر لقد تحول الهدف من وجود هذا المنصب وبعد به عن السبب الاصلى لنشأته . وكان هذا التحول احد المظاهر الهامة لانهيار الدستور الجمهورى بل لقد كان منصب الدكتاتورية احد الاسباب الهامة التى ادت الى زوال النظام الجمهورى .

اما اذا انتهت مدة حكم القنصل وهو فى ميدان القتال ، فقد كان عليه ان يتخلى عن القيادة للقنصل الجديد ، مما يترتب عليه تغيير الخطط العسكرية وبالتالى اضعاف مركز الرومان الحربى ، لذلك عالج الرومان هذا القصور الدستورى فى عام ٢٢٧ عن طريق اطالة مدته ومنحه لقب نائب قنصل Proconsul — او قائم مقام القنصل

---

(٨٢) عن هذا الصراع راجع : عبد اللطيف احمد على ، التاريخ الرومانى ، عصر الثورة ، القاهرة ١٩٧٣ ، ص ٧٨ — ٩٩ .

(٨٣) راجع المرجع السابق ، ص ٣١٦ — ٣١٧ .
وقد جمع قيصر بين الدكتاتورية الثانية والقنصلية الثانية التى لم تبدأ الا بعد عودته من الخارج فى اواخر عام ٤٧ ، وكذلك جمع بين الدكتاتورية الثالثة والقنصلية الثالثة عام ٤٦ راجع

Grueber (H.A.), Coins of the Roman Republic in the British Museum II (1910) , 576; Cos. TER Dict. ITER.; Raubitschek. "Epigraphical Notes on Julius Caesar" , JRS. XLIV, 1954.P. 70 & n. 12.

حتى يتمكن من انهاء الحرب . وقد كان هذا المبدأ الممثل فى اطالة مدة القيادة العسكرية ثم الجيش المحترف فيما بعد هما القاعدة التى ارتكزت عليها الدكتاتورية العسكرية والحكم الفردى بعد ذلك . وفى اواخر العصر الجمهورى فرضت بعض القيود على سلطة القنصل العسكرية ، فعلى الرغم من انه احتفظ بحق قيادة الجيش وادارة العمليات الحربية فى ايطاليا ، وبالرغم من ان الامبريوم القنصلى كان اعلى من سلطة حكام الولايات الرومانية ، الا ان السناتو سلب من القنصل حق قيادة الجيوش خارج ايطاليا ، كما سلب من الجمعية القبلية Comitia Tributa حق دعوة أى حاكم ومنحه قيادة جيش خارج حدود شبه الجزيرة الايطالية .

وقد ارتبط بسلطة الامبريوم القنصلى التى سبق شرح جميع ابعادها ثلاثة حقوق على النحو التالى :

أولا : حق استطلاع النبوءات Auspicia Publica

ولكى يتمكن القنصل من ممارسة سلطته كان يجب عليه ان يستطلع مشيئة الالهة ويتأكد من موافقتهم على توليه السلطة . ويتم ذلك على يد العرافين Augures (٨٤) فاذا جاءت بشائر الخير تولى الحكم ، واذا حدث العكس تعاد عملية الاستطلاع

---

(٨٤) يتكون مجلس العرافين من أربع أفراد ثم زاد العدد الى ٩ طبقا لقانون اجولينوس Lex Ogulnia عام ٣٠٠ والذى حصل العامة بمقتضاه على حق تولى المناصب الدينية ثم ارتفع العدد الى ١٦ فى عهد قيصر .
والى جانب جماعة العرافين كان يوجد لدى الرومان ثلاث جماعات اخرى كالاتى :
أ ـ جماعة الكهنة Pontifices وتتألف من ٣ أفراد ثم ١٥ وأخيرا ارتفع عددهم ليصل الى ١٦ عضوا على ايام قيصر . ويرأس هذه الجماعة الكاهن الاكبر Pontifex Maximus وهو الرئيس الاعلى للديانة الرسمية فى الدولة . وكان فى الواقع حاكما منتخبا كبقية الحكام Magistratus ولم يكن هناك ما يمنع من ان يكون بريتورا او قنصلا فى الوقت نفسه . ولكنه كان يتولى منصبه لمدى الحياة ولا زميل له . وكان يرأس جمعية الاحياء Comitia Curiata ومقره الرسمى قصر الملك القديم المعروف بأسم رجيا Regia وكان صاحبه مقام رفيع فى الدولة ولا يعلوه سوى رئيس مجلس الشيوخ ، وفى كثير من الاحيان كان يشغل
=

مرة اخرى . وتصدر اشارات الاستطلاع عن الطيور وبعض مظاهر الطبيعة . ومن علامات سوء الطالع قطع الهدوء Silentium مثل سقوط غطاء رأس العراف اثناء قيامه بالعمل ، او سماع صوت مفاجئ كصرير فأر ، او النزاع بين الطيور في السماء وانتهاء الصراع بهزيمة الفريق القادم من جانب معسكر القائد وكان ظهور البرق وسماع الرعد من أهم العلامات في هذا المجال لانهما كانتا تعبران عن رغبة جوبتر كبير الهة الرومان . واعتبر الرعد من نذر الشر السيئة الطالع ولكن اذا ظهر البرق على يسار العراف يعتبر ذلك من بشائر الخير ، او عن طريق فحص كبد واحشاء الطيور فاذا وجدوا فيها شيئا غير عادى تعتبر من نذر الشر . وتتم هذه العملية دائما في الفترة بين منتصف الليل والفجر حتى يتوافر للعرافين فرصة الهدوء الكامل ، وتلافيا لحدوث اى جلبة او ضوضاء Vitium واذا اكتشف مجلس السناتو حدوث تلاعب في هذه العملية كان من حقه ان يوقف اعمال القنصلين ويختار حاكما مؤقتا interregnum ليعيد استطلاعها . (٨٥) auspiciorum renovalis . واستخدم القنصل هذا الحق في حالات كثيرة من اهمها : الترشيح لمنصب الدكتاتورية ، وخروج الجيوش الى

= المنصبين معا .

ب — جماعة الكهنة المختصة بالكتب المقدسة ولا سيما كتب النبؤات السيبولية والمراسم الدينية الخاصة بالالهة الاجنبية المعترف بها او المسموح بعبادتها في روما وزاد عدد افراد هذه الجماعة من ٢ الى ١٠ ثم ١٥ في عهد سلا ووصل عددهم ١٦ في عهد قيصر .

حـ — جماعة تنظيم المآدب الدينية Epulones وخاصة وليمة جوبتر epulum Lovis وكانت تتألف من ٣ ثم ٧ لذلك عرفت باسم جماعة السبعة Septemviri Epulones واستمرت تحمل هذا الاسم حتى بعد ان ارتفع عددها الى عشرة في عهد قيصر .

عن هذا الموضوع راجع : عبد اللطيف احمد على ، التاريخ الرومانى ، ص ٨٦ هامش ٣ : ص ٢٠٤ هامش ١ .

راجع : Cic. De Div. II, XXXIV, 72, 74; Varro, Ling. 7.7-8.

(85) Livy. IX. XXXVIII - 1.

الميدان وانعقاد الجمعية المئوية Comitia Centuriata ذات الطابع العسكرى وعندما يقوم القنصل باجراء استطلاع مشيئة الالهة كان يلغى بذلك حق مرءوسيه كالبريتور مثلا — فى القيام بمثل هذا العمل . واذا لم تأت الموافقة الالهية فى اثناء عملية الاستطلاع كان لابد للقنصل ان يعيدها مرة ثانية repetere auspicia ما اذا قام بتنفيذ ما كان يستطلع نبوءة الالهة بشأنه بالرغم من ظهور علامات سوء الطالع فلم يكن عمله يصطبغ بالصبغة الشرعية . ولهذا اصبح للعرافين دورهم فى مجال السياسة الرومانية بوصفهم تراجمة للاشارات السماوية التى تعبر عن رغبات الالهة . بل ان مستقبل الدولة كان فى ايديهم فقد كان فى امكانهم ايقاف القوانين ، وتأجيل تولى القناصل لمناصب الحكم ، ومنع الجيوش من التحرك من روما . ولذلك كان منصب العراف من المناصب الهامة التى كان يتطلع اليها ذوى الطموح السياسى ، لذلك كانت المناصب الكهنوتية تستند الى حكام magistratus او اعضاء فى مجلس الشيوخ ، مما ترتب عليه او اعضاء فى مجلس الشيوخ ، مما ترتب عليه ان اصبحت الديانة الرومانية مجرد اداة لخدمة مصالح الدولة ، مما اكسبها بالتدريج طابعا رسميا شكليا بحتا . وفى نفس الوقت كان حق القنصل فى هذا المجال من الاسلحة السياسية الفتاكة التى استخدمها الزعماء السياسيين فى اواخر العصر الجمهورى من اجل التغلب على خصومهم (٨٦) . وتحقيق اهدافهم ومطامعهم الشخصية . ومثال ذلك أن يعلن القنصل اثناء انعقاد الجمعية القبلية Comitia tributa انه يراقب السماء Se Servaturum de ceclo وذلك لكى يوقف اعمالها (٨٧) . ويمنعها من اتخاذ القوانين التى يعرف مسبقا انها فى سبيل اتخاذها ، والتى لا تتفق مع مصالحه واهدافه السياسية ، وهذا ماقام به بالفعل ماركوس كاليبونيوس بيبولوس Bibulus — زوج ابنة كاتو — قنصل عام ٥٩ ق.م عندما اعلن مراقبة السماء ، لكى يوقف التصويت على القانون الزراعى الذى تقدم به انصار قيصر — زميل بيبولوس فى القنصلية — والذى كان يقضى بتوزيع الاراضى الصالحة

---

(86) Cic. Add. Att. 1, 16.

(87) Cic. Pro. Sest. XXXVI, 78; Dio Cassio, XXXVIII, 13.

للزراعة التى تملكها الدولة خارج كمبانيا وما قد تحصل عليه بالشراء ، على جنود بومبى القدماء والمواطنين الفقراء فى روما (٨٨) . وذلك فى اثناء الصراع بين الحزب الديمقراطى بزعامة قيصر والحزب الارستقراطى بزعامة كاتو فى اثناء هذه الحقبة .

ثانيا : سلطة الالزام :

والى جانب ارتباط سلطة الامبريوم بحق استطلاع مشيئة الآلهة ، فقد ارتبط بها حق حاملها فى الزام Coercitio مرؤوسيه والشعب بتنفيذ اوامره (٨٩) والقوانين التى أجازتها الجمعيات الشعبية . واذا خالف اى فرد هذه الاوامر وتلك القوانين ينزل به العقاب ، وقد تعددت انواعه وتفاوتت أشكاله طبقا لحجم المخالفة وقد كان أما فى شكل غرامة مالية multa وقلما استخدم هذا العقاب فى بادئ الامر نظرا لعدم شيوع استخدام العملة فى اوائل العصر الجمهورى ، ذلك كان يستبدل بها وزن معين من احد المعادن (٩٠) . وعندما شاع استخدام العملة . حدد قانون يوليوس بابيريوس Lex Julia Papiria عام ٤٣٠ الحد الاعلى للغرامة المالية التى يستطيع القنصل فرضها دون الخضوع لحق الاستئناف بمبلغ ثلاثة آلاف أس asses أما اذا زادت عن ذلك فهى تخضع للاستئناف امام الجمعية القبلية (٩١) . كذلك كان القنصل يحكم بالجلد على المواطنين المخالفين له ثم مالبث ان نص قانون فاليريوس Lex Valeria عام ٣٠٠ ثم قوانين بوركيوس Leges Porciae التى صدرت فى عامى ١٩٩ ، و١٩٨ على اخضاع هذا الحكم والتهديد به للاستئناف امام المجالس الشعبية . وفرضت هذه القوانين عقابا شديدا على الحاكم الذى لا يتيح للمحكوم عليه فرصة الاستئناف (٩٢) . وكان

(88) Scullard (H.H.), From the Gracchi to Nero, London, 1962, P. 118.
(89) Liv. 4, 53, 7.
(90) Cic. De Rev. 11, XXXV, 60 Liv. V, XXX, 1-16; Diony, V, XX, 4.
(91) Cic. De Rep. II, XXXI, 54

ويعرف هذا الحق بحق التظلم امام الشعب Provocatio ad Populum

(92) Liv. X, IX. 4-5.

السجن هو العقاب الثالث الذى شاع استخدامه فى اواخر العصر الجمهورى (٩٣) . هذا بالاضافة الى عقوبة الاعدام التى سبق الحديث عنها (٩٤) . وفى استطاعة القنصل ان يفرض اى من العقوبات السالف الاشارة اليها ليس فقط ضد المواطنين العاديين . ولكن ضد أعضاء السناتو والقضاء iudices ومرءوسيه .

ثالثا : حق الاعتراض

زود كل قنصل بحق الاعتراض اولا ضد قرارات زميله فى المنصب من جهة وضد باقى حكام الدولة من جهة اخرى . وكان الهدف الرئيسى من منحه حق الاعتراض هو منع وقوع الصدام بين رئيسى الجمهورية ، واذا استخدم احد القناصل هذا الحق ضد زميله فى المنصب لم يكن من الممكن الغاؤه باى حال من الاحوال ، وبمعنى اخر فان صدور حق الاعتراض لم يكن من الممكن الاعتراض عليه ، كذلك نلاحظ ان هذا الحق كان معطلا فى ميدان القتال لان ظروف الحرب لم تكن تسمح باستخدامه لذلك اقتصر استخدامه فى الشئون المدنية فقط . فقد استخدمه القنصل ضد قرارات زميله كما سبق القول ، وضد قرارات مرءوسيه ، ومنشورات التشريع المدنى ، والتجنيد الاجبارى ، وضد قرارات مجلس السناتو (٩٥) . وكان استخدام القنصل لحق الاعتراض ضد نصيحة الاباء Patres تفقد قرارهم فاعليته ولكنه بالرغم من ذلك يظل رأيا خاصا بالمجلس ، يستطيع ان يأخذ به من يريد من حكام الدولة . . وعندما كان يشعر مجلس السناتو ان احد القناصل سوف يشهر ضده هذا السلاح فى الموضوع المطروح intercessionem remittere كان يرفق بقراره لعنة على الحاكم الذى سوف يستخدم حقه فى الاعتراض ثم حرم قانون سمبرونيوس (٩٦)

Lex Sempronia de provinciis Consularibus

---

(93) Dio Cassio, XXXVI, 51, 1-4.

(٩٤) راجع فيما سبق ص١٢

(٩٥) لم يكن فى استطاعة السناتو ان يصدر القوانين ، ولكنه كان يصدر قرارات ، وعلى الرغم من ذلك فقد اكتسبت قرارات السناتو قوة القانون نظرا للمكانة السامية التى وصل اليها هذا المجلس خلال القرون الطويلة .

(96) C ic. Ad. Fam. VIII, 8, 6.

عام ١٢٣ على رئيس الجمهورية ان يستخدم حقه فى الاعتراض ضد قرار السناتو الخاص بتوزيع الولايات على حكام الدولة (٩٧) .

تصريف القنصلين لشئون الدولة :

وبالرغم من ان كل قنصل كان يتولى تصريف مهام الدولة لمدة شهر بالتناوب مع زميله فى المنصب كما سبق وأوضحنا (٩٨) ، الا ان التعاون كان وثيق بينهما فى القرون الثلاثة الاولى من العصر الجمهورى ، اذ كانوا يقومون بدعوة المجالس الشعبية معا وحملت عدة قوانين اسمائهم معا ، واشتركوا فى تنفيذ كثير من الاعمال التى كان من الممكن لاحدهم ان يقوم بها بمفرده مثل الاشراف على الانتخابات وترشيح الدكتاتور . وفى حالة وفاة أحد القناصل يقوم زميله الآخر باعلان الحداد العام (institum) بعد موافقة السناتو ، وتعطل جميع أعمال الدولة وتغلق الخزانة ، ولا يستثنى من هذا الا تحرك القوات الرومانية . ثم يشرف بعد ذلك على انتخابات شغل المنصب الشاغر . اما اذ توفى القنصلان معا — فى ميدان القتال على سبيل المثال — ففى هذه الحالة يختار السناتو احد افراده ليتولى منصب القائم مقام الملك Interrex لمدة لا تزيد عن خمسة ايام يتولى فيها الاشراف على انتخابات جديدة (٩٩) .

تلك هى أهم أبعاد سلطة القنصل الرومانى . ومنذ نشأة النظام الجمهورى عام ٥١٠—٥٠٩ وحتى عام ٢٤١ كان القنصل يعود مواطنا عاديا بعد انتهاء مدة حكمه ولكن بعد أن حصلت روما لاول مرة على حكم ولايات خارج شبه الجزيرة الايطالية عقب نهاية الحرب البونية الاولى عام ٢٤١ ، وأعنى بذلك حصولها على جزيرة صقلية ثم

(97) Cic. de Prov. Con. VII, 17.
وعن تشريعات جايوس جراكوس راجع : Scullard, op.cit., P.33 FF

(٩٨) راجع فيما قبل ص ٠٠٩

(٩٩) وهناك استثناءات قليلة لهذه القاعدة هو ما حدث عقب اغتيال قيصر فى ١٥ مارس ٤٤ وكانا مشتركان فى قنصلية عام ٤٤ / ٤٣ مع ماركوس انطونيوس . وبعد مصرعه لم يتم انتخاب قنصل جديد وذلك نتيجة للصراع الدامى الذى أعقب هذه الفترة .

جزيرتى سردينيا وكورسيكا بعد فترة وجيزة وجد السناتو ان القنصلين هما اكثر الحكام كفاءة وقدرة على حكم وادارة الولايات الجديدة ، لذلك سندوها اليهم لمدة سنة أخرى — بعد انتهاء سنة حكمهم فى روما — ومنحوا لقب الروقنصل Proconsul أى قائم مقام القنصل ، او نائب القنصل ، وزود كل منهم بالامبريوم القنصلى . وعلى الرغم من أن هذا المنصب كان لاحقا لتولى منصب القنصل الا انه كان أدنى منه فى سلك وظائف الدولة وتابعا له وجرت العادة على أن يتم توزيع الولايات بين القناصل عن طريق الاقتراع Sortitio او بطريق الاتفاق بينهما ، وكان استخدام الطريقة الاولى اكثر شيوعا من الثانية . وكان السناتو يقترح فى بعض الاحيان وضع ولاية معينة خارج دائرة الاقتراع extra Sortim (١٠٠) ، ليؤثر بها أقرب القناصل اليه وهنا كان لابد من موافقة زميله فى المنصب على ذلك الاجراء . ثم أصبح أمر ترشيح القناصل لحكم الولايات الرومانية بعد أن ازداد عددها امتياز سلم به للسناتو خلال القرن الثانى . بل أصبح من وسائل السناتو للتحكم فى قنصلى الدولة فكان يسند الى القنصل الذى تعاون معه طوال مدة حكمه ولاية غنية ، بينما يعطى زميله والذى كان على نقيضه ولاية فقيرة . وقد عالج جايوس جراكوس هذه المشكلة حين اصدر قانون سمبرونيوس الخاص بتوزيع الولايات القنصلية (١٠١)

Lex Sempronia de provinciis Consularibus

وقد نص هذا القانون على الزام السناتو بتحديد اسماء الولايات قبل اعلان نتيجة الانتخابات القنصلية وليس بعدها ، منعا لمحاباة السناتو لانصاره بولايات سمان

---

(١٠٠) اسند السناتو فى عام ٢٠٥ الى سيكبيو الافريقى حكم ولاية صقلية بعد ابقائها خارج دائرة الاقتراع .

راجع : Liv. XXVIII. 38

(101) Sallust. Jurgurtha, XXVII, 3.

وعقابه لخصومه بولايات عجاف . لقد أصبح القناصل يتطلعون الى ما بعد القنصلية الى يوم تسند اليهم حكم ولاية غنية تعوضهم عما أنفقوه من أموال فى الدعاية للفوز بالقنصلية ، خصوصا بعد أن تدهورت الاخلاق الرومانية وتغيرت كما كانت عليه فى القرون الاولى ، تلك القرون التى استطاعت روما أن تضع فيها أسس امبراطوريتها المترامية الأطراف . وقد تضمن قانون جايوس السابق نصا غريبا يقضى بحصانته من سريان حق اعتراض نقباء العامة عليه (١٠٢) وذلك لانه كان يدرك ويعى تماما كيف استخدم السناتو بعض هؤلاء النقباء من ضعاف النفوس فى تحقيق مأربه وكانت أقرب الاحداث اليه هو موقف نقيب العامة اوكتافيوس Octavius (١٠٣) من أخيه تيبريوس جراكوس والذى انتهى بمصرع أخيه .

وفى ختام الحديث عن هذا المنصب لنا ملاحظة أخيرة عليه وهى أنه بينما زاد عدد جميع الحكام فى الحكومة الرومانية فلم يزد عدد القناصل منذ نشأة الجمهورية حتى غروب شمسها وظل هذا المنصب يتصدر جهاز الدولة الادارى طوال حياتها فيما عدا الفترة بين عام ٤٤٤ ـ ٣٦٧ ق.م اذ كان يعين فيها مجلس من ثلاثة او ستة حكام مزودين بالسلطة العليا وعرفوا باسم " الترابنة العسكريين ذو السلطة القنصلية (١٠٤) وذلك بسبب ضرورات المواقف الاستثنائية العسكرية والداخلية ، التى كثيرا ما تعرضت لها روما ، والتى كانت تحتاج الى عدد أكبر من الحكام على رأس الدولة مزودين بالسلطة العسكرية العليا ، ومنذ نشأة الجمهورية حتى نهاية الحرب البونية الثانية عام ٢٠١ ق.م كان هذا المنصب هو مركز الثقل الرئيسى فى الدولة ، ومع مطلع القرن الثانى قبل الميلاد أصبح أحد المحاور الثلاث التى تحكم الامبراطورية الرومانية والممثلة فى السناتو ، الشعب الرومانى ثم منصب القنصلية (١٠٥) .

---

(١٠٢) راجع : عبد اللطيف احمد على ، التاريخ الرومانى ، ص ٣١ .

(١٠٣) المرجع السابق ص ١٠ .

(١٠٤) عبد اللطيف احمد على ، التاريخ الرومانى ، ص ٨٠
ويبدو أن العامة حصلوا على تولى منصب التربيون العسكرى ذى السلطة القنصلية عام ٤٠٠ ق.م ان لم يكن قبل ذلك بمدة طويلة (فى ٤٤٤ ق.م)
راجع المرجع السابق ص ٨٨ هامش (٢)

(١٠٥) وعن حصول العامة على حق تولى هذا المنصب راجع ص ٤٣ ـ ٤٤ والهوامش .

(١٠٦)

منصب البريتورية : Praetor

يلى منصب البريتورية منصب القنصلية فى جهاز الحكومة الرومانية . ويرجع السبب فى نشأته عام ٣٦٧ـ٣٦٦ الى زيادة أعباء الدولة فى كافة المجالات على رئيس الجمهورية ، ولكن لما كان عامة الرومان قد نجحوا فى نفس العام فى الحصول على حق تولى منصب القنصلية لشعرنا ان الاشراف أرادوا بانشائه تحقيق هدفين :

أولا : أن يقلصوا اختصاصات منصب القنصلية بسلبها بعض جوانبها القضائية قبل تسليمها الى العامة .

ثانيا : ان يكون فيه تعويض عن فقدهم لاحد المنصبين الرئيسين فى الدولة .

ونحن لا نستطيع أن نحدد بالضبط ما اذا كان العامة قد حصلوا على حق تولى هذا المنصب فى نفس العام الاول لنشأته ام لا ، ولكن مادام قد فتح امامهم أعلى منصب فى الدولة فالاقرب الى الصواب أنه كان فى امكانهم توليه أيضا . وعلى أى حال فقد ظل البريتور يشغل هذا المنصب دون زميل له لفترة زمنية طويلة بلغت اكثر من قرن من الزمان ـ على عكس جميع مناصب الحكم فى الحكومة ـ أى فى عام ٢٤٢ ق.م حين أضيف له زميل اخر للاشراف على شئون الاجانب Praetor Perigrenus وأصبح البريتور الاول مختص بشئون المدينة Praetor urbanus أى مدينة روما . ويرجع السبب فى نشأة منصب بريتور الاجانب الى زيادة عدد الاجانب فى روما نتيجة لظهور نجم روما فى أفق البحر الابيض المتوسط عقب الحرب البونية الاولى ووضع أولى لبنات تكوين املاك روما خارج شبه الجزيرة الايطالية . وفى عام ٢٧٧ زاد عددهم الى أربع وخصص البريتوران الجديدان للاشراف على ولايتى صقلية وسردينيا . ثم أضيف اليهم اثنان آخران فى عام ١٩٧ ، عندما استولت روما على أملاك جديدة عقب

---

(١٠٦) ويعنى هذا الاصطلاح الرئيس أو القائد وهوالذى أطلق فى أول الامر على رئيس الجمهورية ، ثم استبدل به لقب قنصل بعد فترة زمنية وجيزة وأعيد استخدام هذا الاصطلاح مرة ثانية وأصبح يطلق على الموظف المختص بالاشراف على النواحى القضائية .

Varro. De Ling, V. XIV, 80; Liv; 7,3; Cic. Lael 25, 96; Id. Mur. 20, 41; Id. Caecin. 17,50.

نهاية الحرب البونية الثانية ٢٠١ وفى عام ٨١ ازداد عددهم طبقا لتشريعات سلا الى ثمانية بريتوريز اختص اثنان بشئون المدينة : بريتور المدينة والاجانب والستة الآخرين لرئاسة المحاكم الجنائية التى انشأها وتفصيل ذلك ان سلا انشأ بمقتضى قوانين كورنيليوس Leges corneliae de iudiciis publicis سبع محاكم جنائية دائمة quaestiones perpetuae تختص بالنظر فى أنواع الجرائم العامة Crimina ولم تقتصر على الجرائم السياسية مثل الخيانة العظمى maiestas والرشوة فى الانتخابات ambitus واختلاس أموال الدولة peculatus وابتزاز اموال سكان الولايات repetundae بل شملت الجرائم الفردية ذات الخطورة على المجتمع مثل القتل والتسميم de Sicariis et Veneficis والاعتداء على الارواح iniuria والتزوير فى الوصايا وتزييف النقود Falsum وقد نظم سلا هذه المحاكم على شاكلة محاكم التعويض عن الأموال المبتزة التى أنشأت عام ١٤٩ فكانت تتألف من عدد معين اودائرة deuria من المحلفين iudicae يجرى اختيارهم من بين أعضاء السناتو ويتولى رئاستها أحد البريتوريز الذين اسندت اليهم رئاسة هذه المحاكم الجنائية . وكان عقاب هذه الجرائم السابقة فى حالة الادانة هوالنفى او الاعدام او عقوبة ماليةتدفع للدولة multa او عقوبةالحاق الوصمة infamia بما يترتب عليها من الحرمان من حق تولى الوظائف العامة . وكانت أحكام هذه المحاكم نهائية لا يجوز استئنافها امام الجمعيات الشعبية . وبذلك حلت هذه المحاكم الجنائية الجديدة محل الجمعيتين المئويةوالقبلية فى هذا الجانب القضائى . ولم يعد من الضرورى أن يقيمالدعوى القضائية actio حاكم معين بل أصبح فى استطاعة اى مواطن أن يقيمها ويقوم بنفسه بدور المدعى العام accusator (١٠٧)

سلطة المنصب وشاراته :

بعد نجاح البريتوريز فى المعركة الانتخابية ، وبدأ توليهم منصبهم كان لابد أن يصدر لهم قانون جمعيةالأحياء لمنحهمحق ممارسة سلطة الامبريوم

---

(١٠٧) عن هذا الموضوع راجع :
عبد اللطيف احمد على ، التاريخ الرومانى ، ص ٩١—٩٤ والهوامش المذكورة فى المتن .

Lex curiata de imperio وهنا كان يحق لهم حمل شارات المنصب والممثلة في عدد من الحرس الخاص بلغ عددهم اثنان في داخل المدينة (١٠٨)، وستة في الولايات والقانون السابق والشارات اللاحقة لاتمنح الا لحكام متمتعين بسلطة الامبريوم ، ولكن هذه السلطة كانت أدنى من الامبريوم القنصلي ويعتبر الثاني رئيس للأول ، واستخدم البريتور سلطته لتحقيق جانبان :—

أولا : القيام بأعباء الحكم والادارة في روما .

ثانيا : تأدية الأعباء الخاصة التي أنشأ هذا المنصب من أجلها .

وقد أدى البرتوريز الشق الاول من اختصاصهم بوصفهم نوابا للقناصل وخصوصا في حالة غيابهم عن المدينة ، فكانوا يقومون بدعوة مجلس السناتو (١٠٩) . واقتراح مشروعات القوانين (١١٠) ، وتعبئة القوات العسكرية (١١١) ، وترشيح الدكتاتور وكان يمكن قيامهم بهذه الأعمال في حالة وجود القنصلين في روما ، ولكن بعد تفويض من السناتو لأحدهم — وهو بريتور المدينة في أغلب الاحيان (١١٢) — وكان في امكان رئيسي الدولة أن يعترضا على ذلك التفويض مستخدمين في ذلك حقهم في الاعتراض intercessio أما الأعباء الخاصة بكل بريتور فقد كانت توزع عليهم بعد النجاح في الانتخابات عن طريق الاقتراع Sortitio وكان يمكن الجمع بين منصبي بريتور المدينة وبريتور الاجانب (١١٣) . كذلك كان يسند الى بريتور الأجانب قيادة ايطالية مثل قيادة بلاد الغال القريبة (١١٤) . كذلك كان يكلف أحدهم بمهمة

---

(108) Cic. de Leg. Agr XXXIV. 93.

(١٠٩) قام بريتور المدينة وبريتور الاجانب بدعوة مجلس السناتو بعد هزيمة الرومان في معركة كناى أمام قوات هانيبال عام ٢١٦ : وفي عام ١٩٧ قاموا بنفس العمل بعد الاضطرابات التي حدثت في أسبانيا . راجع :
Liv. XLII, XXI. 8.

(110) Liv. XXVII, V. 1-3.
(111) Liv. XIIII. 14.
(112) Liv. XXV, XXII, 7-8; XLII. XXXIV, 3-7
(113) Liv. XXV. III, 2; XXXVII. L. 8.
(114) Liv. XXIX. XIII - 2.

خاصة مثل قيادة أحد الاساطيل الرومانية . وكان السناتو هو صاحب الحق فى تعيين بريتور فوق العادة extra ordinem (١١٥) وكان هذا الامر شائعا حتى نهاية القرن الثانى وبداية القرن الاول ، ولكن نظرا لازدياد أعباء البريتوريز القضائية حددت اختصاصاتهم وخصوصا بعد انشاء المحاكم الجنائية فى عصر سلا . واختص بريتور المدينة بمكان الصدارة بينهم ويليه بريتور الاجانب ولذلك سوف نتحدث عن كل منهم بشىء من التفصيل :—

بريتور المدينة :

لقد أنشأ هذا المنصب عام ٣٦٦ من أجل تخفيف الاعباء القضائية عن القنصلين وبالرغم من ذلك فلم يكن التشريع من اختصاصه لانه فى الاصل حاكما مدنيا ولا يشترط فيمن يتولى هذا المنصب ان تتوافر لديه خبرة قانونية معينة ، فقد كان بمثابة وزير العدل فى بعض الدول المعاصرة . وعند بداية نشأة هذا المنصب كان القانون مايزال محتكرا فى أيدى رجال الدين ، ولذلك كانت مهمته لا تتعدى سماع عبارات الطرفين الرسمية فى الدعوى — التى يكتبها الكهنة لهم — واحالة كل من الطرفين المتنازعين الى قاضى لكى يقوم بالفصل فى النزاع بينهما ، وفى الواقع لقد كانت يد البريتور مغلولة فى هذا المجال ، اذ لم يكن فى استطاعته منع أى دعوى حتى ولو كان الظلم فيها واضحا جليا ، كما كان نصيبه من التدخل فى سير الدعوى وهى منظورة امامه ضئيلا الى حد ان الالفاظ الرسمية التى كان ينطق بها لم تكن تزيد عن بضع كلمات (١١٦) ولكن مالبث البريتور ان أخذ يتحرر من هذه القيود الواحدة تلو الأخرى . وقد بدأ ذلك عندما اخذ رجال مدنيون لهم خبرة فى القانون يضعون صيغ الدعاوى ، وكانوا يعتمدون على قرائحهم وليس على ماكان لرجال الدين من تأثير ورهبة فى نفوس المواطنين . وترتب على هذا أن اتسعت حركة البريتور فى بيان القواعد القانونية التى يجب على القاضى ان يلتزم بها عند الفصل فى الدعوى ius dicere . وقد

---

(115) Liv. XXIV. IX. 5.

(١١٦) عن هذا الموضوع ، راجع عبد اللطيف احمد على ، مصادر التاريخ الرومانى ، القاهرة ١٩٧٠ ، ص ٧٤ هامش ٥ .

كيف البريتور كثير من القواعد التى لاحظ عدم تمشيها مع روح العدالة ، ولذا تمكن من تنقية القانون من الشوائب التى كانت عالقة به بمقتضى سلطةالامبريوم التى كان يمارسها ، وذلك عن طريق اصدار الاوامر والاشتراطات البريتورية والتمكين من الحيازة ورد الشى الى أصله (١١٧) . وبصدور قانون ايبيوتيا عام ١٥٠ Le Aebutia تحرر نظام الدعاوى من القيود الدينية ، اذ أنه أجاز للمتقاضين ان يشرحوا دعواهم دون استخدام الصيغ الرسمية ، واستبدلت الصيغةالرسمية الشفوية بوثيقة مكتوبة Formula توضع بمعرفةالبريتور . وهكذا حل البريتور محل رجال الدين والفقهاء فى وضع صيغة الدعوى ، مما مكنه من ابتكار صيغ جديدة للدعاوى القانونية لم تكن معروفة من قبل .

وقد جرت العادة على أن يصدر كل بريتور عند بداية توليه السلطة منشورا يسمى بالمنشور الدائم edictium perpetuum وكان يلقى شفاهة ، ثم أصبح يدون فيمابعد على لوح من الخشب المطلى بطلاء أبيض (album) وكانت العناوين تكتب بخط أحمر بينما يكتب المنشور بحروف سوداء . ويتم نشره فى السوق العامة Forum . وفيه يوضح للمواطنين الخطةالتى يزمع السير عليها طوال مدة حكمه ، ولذلك سمى بالدائم ، وقد أصبح المنشور البريتورى منذ صدور قانون ايبيوتيا — السابق الاشارةاليه — هو المحرك الرئيسى لعملية تطور القانون الرومانى (١١٨) . وعلى الرغم من أن هذا المنشور لم يكن يتضمن قواعد أو نصوص قانونيةالا أن مايرد فيه كان له قوةالقانون . حقيقة لقد كان هذا المنشور قاصر على روما من حيث المكان . ومن حيث الزمان على مدة حكم البريتور السنوية فى روما . الا أنه سرعان ما اتسعت دائرته الزمانية ، لأن البريتور الجديد كان يبقى بعض أجزاء من منشور سلفه وخصوصا تلك التى رحب بها الرأى العام مما نتج عنه وجود أجزاء ثابتة فى المنشور pars translaticia ، تمييزا لها عن الاجزاء الجديدة pars nova التى يقوم بوضعها البريتور الجديد . وكثيرا ما استفاد حكام الولايات الامبراطورية من المنشور البريتورى فى منشوراتهم ونقلوا الاجزاء الثابتة اليا .

---

(١١٧) راجع عمر ممدوح ، القانون الرومانى ، القاهرة ١٩٦٣ ، جـ١ ص ٦٥ ومايليها .

(١١٨) عن أهمية المنشور البريتورى ودوره فى ادخال صيغ جديدة فى الدعاوى لم تكن معروفة منذ قانون الالواح الاثنى عشر ، يقول الفقيه الرومانى جايوس:

ومنذ نشأة المنصب حتى عام ٦٧ ق.م كان يمكن للبريتور ان يصدر منشـــورات طارئة edicta repentina عندما تستدعى الضرورة ذلك ، ثم حـــرم قانون كورنيليـــوس Lex Cornelia عام ٦٧ على البريتـــور اصدار مثل هذه المنشورات لما كانت تسببه من اضطرابات فى الاجراءات القضائيـــة ، وأصبح لازما على البريتور ان يتبع المنشور الدائم الذى أصدره عند توليه المنصـب. (١١٩)

بريتور الاجانب Praetor perigrenus

يرجع السبب الرئيسى فى نشأة هذا المنصب الى ازدياد عدد الاجانب الوافدين على روما بعد أن أصبحت احد المراكز الرئيسية فى حوض البحر الابيض المتوســـط عقب نهاية الحرب البونية الاولى من جهة ، والى تطور مفهوم معاملة الاجانب من جهـــة أخرى . فقد كان ينظر الى الاجانب فى بادئ الامر على أنهم من الأعداء ينبغـــى التخلص منهم او استرقاقهم على الاقل ، ولكن أدرك الرومان مثل غيرهم من الشعـــوب القديمة انهم ينبغى ان يغيروا من هذه المعاملة ، وبدأ هذا التغيير فى شكل الحماية الخاصة حين يتفق أحد الأجانب مع الرومان على استضافته وحمايته ، أو بدخـــول الاجنبى فى زمرة اتباع Clientes الرومانى وتطورت بعد ذلك الحمايـــة الخاصة لتصبح حماية عامة hospitium publicium طبقـــا لمعاهدات تعقدها روما مع الدول الاجنبية وتتبادل فيها المصالح وحماية مواطـــنى كل من الدولتين . وقد منحت روما الاجانب بمقتضى هذه المعاهدات حق الـــزواج Conubium وحق التعامل التجارى Commercium كما منحوا حق اختيـــار محكمين للفصل فى المنازعات التى تنشب فيما بينهم . وبعد ازدياد اعداد الأجانب فى روما وتعدد مشاكلهم القانونية فيما بينهم وبين بعضهم من جهة . وفيما بينهم وبـــين الرومان من جهة أخرى ، رأت الدولة انه لابد من انشاء منصب للاشراف علـــى

In pessonam actio est, qua aginius quotiens agimus cum aliquo qui nobisucl et contractu nel et delicto obligatus est, id est cum intendimus Dare facere praestare oporere. Gaius, Institunes. IV, 2.

(119) Dio Cassio, XXXVI, 23.

الاجراءات القضائية التى يكون الاجانب طرفا فيها . لذلك خرج الى حيز الوجود منصب بريتور الاجانب عام ٢٤١ .

سار بريتور الاجانب فى نظام الدعوى القانونية التى تقدم امامه على طريقة خالية من قيود الشكليات ، فقد كان يستدعى طرفى النزاع أمامه لشرح دعواهم بصيغ غير رسمية ، ثم يقوم باحالتهم الى هيئة من المحكمين بعد اثبات دعوى الطرفين فى وثيقة مكتوبة يوضح فيها للقضاه دائرة اختصاصهم فى فحص الدعوى والفصل فيها . وحيث ان بريتور الاجانب لم يكن امامه نصوص قانونية معينة يسير عليها ، فقد اضطر الى أن يكيف قواعده مع الظروف ، فخرجت هذه القواعد فى النهاية مزيجا من قواعد العدالة التى تقرها جميع الشعوب ، وعادات الاجانب المقيمين فى روما . أى أنها خرجت خالية من الشكليات ، متلائمة مع الاذهان ، واتسع مجالها عندما استعارها قانون ايبيوتيا وطبقها على الرومان نفسهم (١٢٠) .

وبعد انتهاء مدة حكم البريتور فى روما كان يمكنه ان يرشح نفسه بعد سنتين لتولى منصب القنصلية ، ولكن بعد تكوين الامبراطورية أصبح يسند اليه حكم ولاية رومانية بلقب نائب بريتور propraetor لسنة اخرى (١٢١) . ثم كان فى امكانه بعد ذلك أن يرشح نفسه لمنصب القنصلية اذا أراد .

---

(١٢٠) راجع ص ٣١ .
Daube (D), "The pregrine praetore" JRS, 1951, XLI, 66-70.

(١٢١) هناك بعض الاستثناءات على ذلك ، فقد حكم فريس ولا يقصقلية منذ عام ٧٣-٧٠ . وقد تمكن من ذلك عن طريق رشوة اعضاء السناتور مما كان ينهبه من ثروات هذه الولاية الغنية . وكان يفاخر علنا بأنه خصص غنائم السنة الاولى لنفسه ، والثانية لاصدقائه ، والثالثة للمحلفين فى محاكم الابتزاز من رجال السناتو . وبعد انتهاء حكمه لهذه الولاية رفع سكانها دعوى ضده تولاها نيابة عنهم شيشرون - رئيس الجمهورية والخطيب المعروف - وكان مايزال فى مطلع حياته السياسية وكان قد سبق له وتولى منصب الكوريتسورية فى الجزيرة اثناء حكم فريس . اما الحاكم المرتشى فقد وكل للدفاع عنه هورتنسيوس Hortensius اقدر الخطباء والمحامين الرومان فى ذلك الوقت . وحاول الاخير وكان قد انتخب قنصلا لعام ٦٩ - أن يؤجل نظر الدعوى حتى تنظر اثناء قنصليته لكى يتمكن من أن يعين لرئاستها احد اعوانه من البريتوريز الا أن شيشرون ادرك ذلك وأرغم المحكمة على الفصل فى القضية لصالح سكان الولاية مما اضطر فريس الى مغادرة روما قبل صدور الحكم بنفيه الى الخارج .
راجع : عبد اللطيف احمد على ص ١٢٠ هامش (١) .

منصب الايديلية : Adiles (١٢٢)

ارتبط هذا المنصب في نشأته بمنصب نقيب العامة حيث كان بمثابة مساعد له ، لذلك كان قاصرا في أوائل نشأته على طبقة العامة وحدهم دون غيرهم (١٢٣) ومنذ عام ٣٨٧ اصبح أحد المناصب الرسمية في روما وأضيف الى ايديلس العامة aediles plebis اثنان اخران من طبقة الاشراف aediles curules الرومانية (١٢٤) ، ثم ازداد عددهم في عهد قيصر اثنان للاشراف على صوامع الغلال aediles cereales (١٢٥) في المدينة .

وتمثلت أهم الفوارق بين أيديليس العامة وأيديليس الاشراف في أن ممثلي العامة كان يجرى انتخابهم في مجلس العامة C ocilium plebis بينما يتم انتخاب ايديليس الاشراف في الجمعية القبلية Comitia tributa ويرتدى الاخير ملابس مميزة وهي العباءة المزينة بالاشرطة praetexta ويجلس على كرسي مرتفع Sella curudis في أثناء الاحتفالات الرسمية.

وأطلق على سلطة الايديليس - من كلا الطبقتين - اصطلاح بوتستاس Potestas وقد كان لهذه السلطة جوانبها المدنية والدينية والعسكرية على النحو التالي :

أولا : حراسة وثائق الدولة وقرارات السناتو في خزانة معبد الاله ساتورنيتوس. Aerarium Saturni

---

(١٢٢) يبدو أن هذا الاصطلاح قد جاء من أشراف ايديليس العامة في بداية نشأة المنصب على حفظ سجلات الدولة في معبد الربة كيريس Ceres واشرافهم على المنشآت الدينية بصفة عامة
Varro, De LIng. V, 15. 81; Liv. II, 55.

(١٢٣) راجع فيما بعد ص ٤٠ من البحث .

(124) Liv. 6, 42.

(125) Suet, Caes. 1, XLI, 1.

ثانيا : الاشراف على المنشآت العامة مثل المعابد والحمامات والفنادق ، ونظافة الشوارع واصلاح الطرقات ، ومنع التزاحم على المقاعد (١٢٦) . وتوزيع المياه ، ومدها بالغلال Cura annona (١٢٧) وتحديد أسعاره منعا للاحتكار . وتنفيذ قوانين الغلال التى صدرت تباعا منذ عهد كراكوس . والدعوة الى الاحتفال بالالعاب الرومانية Ludi Romani (١٢٨) وتنظيمها (١٢٩) . والاشراف على الاسواق ومراقبة الموازين والمقاييس (١٣٠) ، وتنفيذ قوانين الحد من البذخ والاسراف بالاضافة الى حفظ الامن فى المدينة . ونستطيع ان نتتبع هذا العمل البوليسى ونشاهده فى المنشورات التى كانوا يصدرونها للمحافظة على الأمن فى أثناء الاحتفال بالالعاب الرومانية وبالاضافة الى ذلك مراقبة طقوس العبادة الرومانية لضمان عدم تسرب أى نحلة أجنبية اليها (١٣١) .

ثالثا : مارس الايديل بعض الأعباء القضائية فى القضايا المدنية والسياسية الصغيرة وخاصة تلك التى كانت تصدر فيها أحكاما بالغرامات المالية (١٣٢) . مثل رشوة القضاة (iudices) (١٣٣) ، والاخلال بالامن ، والجرائم الاخلاقية (١٣٤) والربا (١٣٥) ، ومضاربات القمح غير القانونية (١٣٦) ، وسرقات

---

(126) Suet. Vesp. 5.

(127) Cic. De Leg. III, 3,7.

(128) Liv. X, XLVI, 4.
(129) Ci. ad Fam.VIII, 6, 4.
(130) Tac. Ann. III. 52, 55.
ويمكن ان نشبه العمل الذى يقوم به ايديل الرومان بالمحتسب فى العصر الاسلامى

(131) Liv. IV, XXX. II; XVV, 1. 10-12

(132) Gell. X. VI, 1-4.
(133) Cic. in Verr. 1, XII. 36.
(134) Liv. III,XXI. 3. Tacitus, Ann. II. XXXV.
(135) Liv. XXXV, XLI, 9.
(136) Id. XXXVII, XXXIV., 5.

المواشى . ويقوم ايديل الاشراف بوضع قواعد الدعوى Formula فى مثل هذه القضايا ، ثم يقوم باختيار القاضى الذى ينظر فى القضية . وكان من حقهم الاحتفاظ بالغرامات التى تحصل من هذه القضايا وانفاقها على الوجوه العامة مثل تزيين المدينة وبناء المنشآت والاحتفالات العامة .(137)

رابعا : اما الجانب العسكرى من اختصاصهم فقد تمثل فى اشرافهم على مد الجيش الرومانى فى ايطاليا بالغلال من مخازن المدينة ، وبيع اسرى الحروب .

وعلى الرغم من أن هذا المنصب لم يكن أساسيا فى سلك الوظائف الرومانية العامة فكان يمكن تخطيه الى المنصب الاعلى منه مباشرة ، فقد حرص المرشحون لمناصب الحكم على توليه دائما لانه كان يتيح لهم التعرف على اكبر عدد ممكن من الناخبين فى روما الذين يحتاج الى اصواتهم عند الترشيح لباقى منصب الحكم لذلك كان يشغل بعد منصب الكويستورية بالنسبة لطبقة الاشراف وبعد منصب التربيونية بالنسبة للعامة الرومان .

تربيونية العامة :

نشأ هذا المنصب نتيجة للصراع بين طبقتى العامة والاشراف ، ذلك الصراع الذى سطر على الصفحات الاولى من كتاب الجمهورية . ويرجع السبب فى ذلك الى اشتراك كل من العامة والاشراف فى التخلص من النظام الملكى الاتروسكى الاجنبى عام ٥١٠ ق.م ، ثم قيام الاشراف بعد ذلك باقصاء العامة عن الاشتراك فى جهاز الحكم الجديد وحرمانهم من المساواة معهم فى باقى الحقوق السياسية والدينية الأخرى . هذا بالاضافة الى معاناة العامة من مشاكل اجتماعية واقتصادية متعددة . بمعنى اخر فان النظام الجديد لم يكن يعكس الغطاء البشرى وانما كان يعاكسه ، ويؤلمه دون أن يلائمه ، وبدلا من أن يمثل شبكة تتفق وحياة المجتمع الجديد ، أعطى لطبقة كل شىء وحرم الاخرى من كل شىء .

(137) Liv. XXXVIII, XXX, 6; X, 23.

وقبل أن نخوض فى تفصيلات هذا الموضوع المتشعبة لابد أن نتوقف لحظة لكى نتعرف على الأسباب التى أدت الى انقسام المجتمع الرومانى الى هاتين الطبقتين : لقد دارت عدة آراء حول هذا الموضوع ووضعت لها تفسيرات مختلفة فهناك من يرى أن عامة الرومان ترجع أصولهم الى سكان المدن التى قهرها الاتروسكين ، ونحن نتساءل عن السبب الذى يدفع الاتروسكين بتحويل سكان المدن المقهورة او اعدادا غفيرة منهم للاقامة فى روما دون غيرها ، حقيقة يسهل فى هذه الحالة مراقبتهم ، ولكن اذا تفوقوا عدديا على الاتروسكين ففى الامر خطورة اكبر عليهم .

ورأى آخر يرى أنهم ينتمون الى الاجانب الذين ارتبطت دولهم مع روما بمعاهدات وفضلوا الاقامة فيها . وهذا أمر لايقبل بسهولة فما هو حجم تلك المعاملات الدولية التى كانت لروما فى العصر الاتروسكى ؟ وما هى أهمية روما نفسها التى تجعل منها احدى المراكز العالمية فى حوض البحر المتوسط ، ومحطة لنزول واقامة الأجانب فيها بصفة مستمرة حتى يتفوقون عدديا على سكانها الاصليين فى العصر الذى كان ينظر فيه بنظرة شك وريبة الى الاجانب بصفة عامة ؟ كما أننا لم نسمع صدى لكونهم ينتمون الى أجانب أو غرباء عن روما فى خضم احداث الصراع الذى دار بينهم فى أى فترة من الفترات ، ولو كانوا كذلك لما تورع الاشراف فى استخدام هذه الحقيقة لاضعاف جانبهم .

وثالث هذه الآراء أن الاتروسكين بعد غزوهم لاقليم لاتيوم واستيلائهم عليه أصبحوا هم سادة المجتمع وأشرافه ، وحولوا سكانه الى مواطنين من الدرجة الثانية . وهناك من يرى أن تلك التفرقة قد نشأت نتيجة لعوامل اقتصادية فى بلاد تعتمد على الزراعة اذ استطاع فريق من السكان أن يضع يده على مساحات كبيرة من الأراضى الزراعية بينما عجز الفريق الآخر عن ذلك . والمعروف أن الارستقراطية الرومانية كانت تعتمد على ما تملك من أراض وليس على المال والتجارة كما كان الحال فى المجتمع الاغريقى .

ويبدو أن الرأى الراجح هو مزيج من العامل الثالث والرابع ، خصوصا اذا وضعنا نصب أعيننا ان طبقة العامة لم تكن شريحة أساسية فى المجتمع الرومانى

فحسب بل كانت قاعدة ذلك المجتمع بكل معنى الكلمة ، أى أنها كانت تملك التفوق العددى على طبقة الاشراف .

ويبدو أن الاتروسكين بعد استيلائهم على لاتيوم تمكنوا من انتزاع اكبر قدر من مصادر الثروة الممثلة في الأراضى الزراعية من أيدى السكان الاصليين الذين حولوهم الى طبقة تابعة لهم (١٣٨) .

أما مظاهر التفرقة بين العامة والاشراف فالى جانب حرمان العامة من الاشتراك فى جهاز الحكم الجديد ، ومن عضوية مجلس السناتو واشتراكهم بأصوات قليلة فى الجمعية المؤية Comitia centuriata (١٣٩) فقد أوصد الاشراف أمامهم باب الجماعات الكهنوتية المختلفة (١٤٠) ، واحتفظ فقهائهم بأسرار القانون والاجراءات القضائية .

أما من الناحية الاقتصادية فقد سيطر الاشراف على أكبر قدر من المساحات الزراعية فى اقليم لاتيوم ، وبعد اعلان النظام الجديد تحولت أراضى الحكم السابق والتملكيتها الى الدولة ، ودخلت فى اطار الاراضى العامة Ager publicus واستطاعت روما عقب انتصاراتها المتكررة على شعوب شبه الجزيرة الايطالية ان تضع يدها على مساحات شاسعة من أراضى الاعداء المهزومين وحولتها هى الاخرى الى ملكيتها بعد ادخالها فى اطار الاراضى العامة . وكانت الدولة تقوم باستغلال هذا النوع من الأراضى عن طريق بيع مساحات منها — وهى الصالحة للزراعة — على يد الكويستوريس فتخرج بذلك من اطار الاراضى العامة لتدخل فى اطار أراضى الامتلاك الخاص ager privatus وجزء آخر من هذه

---

(١٣٨) راجع عبد اللطيف احمد على ، روما ص ٨٢ ، هامش (١) .
(١٣٩) راجع ص ١١ هامش (٤٠) من البحث .
(١٤٠) ص ٢٢ هامش ٨٤ .

الاراضى كانت تقدمه الدولة كهبات ومكافآت لكبار أعوانها ، والجزء المتبقى كان يتم استغلاله عن طريق عقود بينها وبين المستغلين الذين كانوا أصلا من كبار الملاك نظير اجر رمزى . ومع مضى الوقت أخذت تتقطع كل صلة للدولة بأملاكها فى هذا القطاع وأصبحت تعامل كما لو أنها أراضى امتلاك خاص. بمعنى آخر فان العامة لم يقدر لهم الاستفادة من هذه الاراضى التى آلت الى الدولة بصورة او بأخرى . اضافة الى ما تقدم فان استمرار استدعاؤهم فى الحروب والحملات المتكررة التى شهدها النظام الجديد منذ العام الاول لميلاده كان يترتب عليه ترك الجندى لارضه ، مما ينتج عنه الاضرار بمصالحه الاقتصادية ، فعند عودته من الميدان كان يجد أراضيه اما مثقلة بالديون اوفى حاجة الى نفقات مالية لاصلاحها مما يدفعه الى الاستدانة من كبار الملاك ، او أن أسرته قد قامت ببيعها نهائيا (١٤١) . هذا فى الوقت الذى كان نصيبه ضئيلا من غنائم الحرب وأسلابها قياسا الى ما يحصل عليه الاشراف . وفى حالة عجزه عن سداد ديونه يطبق عليه قانون الدين الذى عرف بقسوته فى العالم القديم ، والذى كان يترتب عليه أن يفقد حريته اوحياته نفسها (١٤٢) .

ومما زاد من حدة الفواصل السياسية والاقتصادية بين كل من الطبقتين أنه حرم على الطبقة الاولى الزواج من الطبقة الثانية حتى لا يكون أمام العامة منفذا لاختراق قلعة طبقة الاشراف (١٤٣)

---

(141) Livy, II, XXIII, 1-2.

(١٤٢) أعطى قانون الدين القديم المستدين مهلة بلغت ثلاثون يوما لسداد ديونه ، واذا عجز فى أن يفى بما عليه كان يحكم للمدين بأن يأخذه ويسجنه فى منزله لمدة سنتين كاملتين وأن يقدم له يوميا مقدارا من الماء والغلال ، فاذا لم يسدد ديونه تحكم له المحكمة بقتله او بيعه . واذا كان هناك أكثر من مدين كانوا يقومون باقتسام جسده بعد قتله الى أجزاء متساوية . وقد حمى قانون الالواح الاثنى عشر المدين الذى يأخذ من جسد المستدين نصيبا أكبر من زميله اما اذا استأنف المستدين الحكم الذى تصدره المحكمة وهو حكم السجن اوالقتل او البيع — فيلحق الضرر بآل منزله وأقاربه وأصدقاؤه .

راجع : Gellius, XX, 1, 1-55.

(١٤٣) راجع ص ٤٥ من البحث .

لقد بدأ العامة يتذمرون من هذه الأوضاع ، وبدأت تطفو أولى علامات هـذا التذمر منذ عام ٤٩٥ (١٤٤) ، وساعدت الظروف العامة وشدت من أزرهم حين دق ناقوس خطر الفوسلكيون Volsci والاورينيون Aurunci أبواب روما ، فواجه الحكام موقفا شائكا ، اذ ارتفعت حرارة المرجل الداخلي في الوقت الذى يحيط بهم الخطر من الخارج لذلك حاول القنصل سيرفيليوس Servilius أن يخفف من حدة التذمر العامة بأن أصدر منشورا أمر فيه باطلاق سراح كل الذين عجزوا عن دفع الديون (mexi) حتى يتمكنوا من تأدية الخدمة العسكرية ، كما منع الاستيلاء على متاع الجنود الغائبين في ميدان القتال . وبعد أن تم للرومان قهر أعداؤهم وبعثرتهم أعاد القنصل الآخر — زميل سرفيليوس — قانون الدين الى حالته القديمة . ويبدو أن ذلك الاجراء قد تم بالاتفاق مع زميله سرفيليوس والا لماذا لم يستخدم الثاني حقه في الاعتراض Intercessio لو كان قانون الدين قد أعيد الى حالته القديمة رغما عنه ؟ لقد أدرك العامة منذ هذه اللحظة أنهم لا يجب ان يعتمدوا او يثقوا في حكام الأشراف مرة أخرى من أجل تحقيق مطالبهم وعندما تجدد خطر الفولسكيون والسابنيون Sabines شعر قنصلي الدولة بامكانية استغلال العامة لهذا الوضع فسارعوا باختيار دكتاتور مما مكنهم من كسب المعارك لصالحهم . وبعد أن فرغ الجيش الروماني من تصفية آخر جيوب الاعداء صدرت اليهم الاوامر بالتحرك الى ميدان عسكري جديد ، فانتهزت قوات العامة الفرصة واستدارت للتمركز في أحد التلال القريبة في اقليم كروستيميريوم Crustumerium حيث اعتصموا به . وعند وصول هذه الانباء للمدينة توافد اليهم العامة من كل حدب وصوب (١٤٥) ، وامتلأت صدورهم حماسة وأملا وتجمعوا في شكل مجالس concilia ليناقشوا الخطر المحيط بهم ، ثم قرروا ان يكون لهم مجلس concilium pelebis على غرار مجلس السناتو ، واختاروا من بينهم حاكمان حمل كل منهم لقب تربيون العامة — نقيب العامة — ويرجع السبب في هذا اللقب اما الى أن الذين شغلوا هذا

(144) Liv. II, XXIII, 1-2.

(145) Liv. II, 3, 8.

المنصب لاول مرة كانوا برتبة تريبون عسكرى tribunus militaris (١٤٦) فى الجيش الرومانى ، أو لانه تم اختيارهم عن طريق القبائل Tribunes فى المرة الأولى . كذلك قرروا اختيار مساعد لكل منهم يحمل لقب أيديل للاشراف على شئونهم المالية والقضائية . وذلك على غرار قنصلى الدولة ومساعديهم من الكويستوريس واقسموا على حماية حكامهم بكل قوتهم والقضاء على أى فرد يتعرض لممثليهم ، الذين أضفوا على أشخاصهم طابعا مقدسا Sacrosanctitas وزودوا كل واحد منهم بحق الاعتراض على قرارات زميله intercessio باختصار لقد استعار العامة نظام حكم الاشراف وطبقوه عليهم بعد استبدال الالقاب بأخرى جديدة ، أى أنهم أنشأوا لهم حكومة خاصة بهم على نهج حكومة الاشراف . ولم يكن من المعقول ان تظل روما رأسا بلا جسد ، وعندما أدرك الاشراف مدى اصرار العامة على التمسك بقراراتهم ومطالبتهم بالاعتراف بها ككل دون تجزئة اضطروا مكرهين (١٤٧) الى قبولها ، وسرعان ما عادت جموع العامة المنسحبة الى المدينة بعد أن أيقنت أنها هى الأخرى لا تستطيع ان تعيش بعيدا عن مجتمع الاشراف لجهلهم بالشعائر والطقوس الدينية من جهة وبالاجراءات القانونية من جهة أخرى .

ولم تتوقف مطالب العامة بعد ذلك وواصلوا رحلتهم من أجل الحصول على المساواة الكاملة مع الاشراف ، ولقد واجه الاشراف هذه القضية بشكل متغير . وأحكام جزئية تفتقد النظرة الشمولية ، بل أسوأ من هذا أن بعض الحلول التى وضعت كعلاج للمشكلة زادت من مضاعفاتها ونستطيع أن نتتبع ذلك من خلال حركة ممثلى العامة حتى نجاحهم فى تحقيق مطالبهم عام ٢٨٧ ق.م ولقد تمكن الترابنة من تحقيق آمال العامة التى وضعوها فيهم بمقتضى السلطة التى زودوا بها . ويمكن أن نميز فى سلطتهم بين اتجاهين :

---

(١٤٦) يبدو أن نقباء العامة ومساعديهم قد تم اختيارهم لأول مرة ، وبعد ذلك كانوا يشغلون منصبهم بالانتخاب السنوى الذى كان يتم أمام مجلس العامة منذ عام ٤٩٤ حتى عام ٤٧١ ومنذ التاريخ الأخير أصبح يتم فى الجمعية القبلية Comitia tributa

(147) Livy, 3. 55.

الأول : اتجاه سالب مارسوه ضد جميع حكام الأشراف .

الثاني : اتجاه موجب وقد استخدموه لصالح العامة .

ولقد تمثل الاتجاه الاول في حق الاعتراض intercessio الذى كان سبب وجود واستمرار هذا المنصب (raison d'etr) ، وقد منح (١٤٨) العامة لممثليهم هذه السلطة في مواجهة سلطة الامبريوم القنصلى Contra consulare imperium وكان في استطاعة تربيون العامة استخدام هذا الحق ضد قرارات جميع حكام الدولة فيما عدا الدكتاتور وسلطة القنصل العسكرية . ومن أجل ذلك كان نقيب العامة يقف على أبواب مجلس السناتو الروماني لكي يتبع اتخاذ القرارات فيه — لأنه لم يكن مسموحا بدخوله — ليحدد موقفه منها .

أما الجانب الموجب في هذه السلطة فقد تمثل في حق تقديم المساعدة auxilium لأى فرد من العامة يشعر أن حياته يحيط بها الخطر من قرارات (١٤٩) الحكام ، مستخدما في حمايته : حقه في الاعتراض على قرارات الحكام من جهة وقداسته الشخصية التي اعترفت بها قوانين فاليريوس هوارتيوس Leges Valeriae Horatiae عام ٤٤٩ ق.م من جهة أخرى ، ولذلك (١٥٠) كان يجب على تربيون العامة أن تظل أبواب منزله مفتوحة طوال الليل والنهار ، كما لم يكن في استطاعته مغادرة المدينة الا لبضع ساعات فقط . ولم يتأثر هذا الحق في تعيين دكتاتور ، لأن ميدان الاخير كان خارج المدينة ، ولذلك كان التصادم بينهما نادرا ، أما صدامهم الدائم فقد كان مع قنصلى الدولة ومجلس السناتو . وكان من حق الترابنة دعوة مجلسهم Concilium plebis وعرض مشروعات القرارات عليه واتخاذ القرارات plebiscita فيه . ولم تكن هذه القرارات تلزم الا مجتمع العامة فقط ولذلك لم تكن في حاجة الى موافقة أى سلطة أخرى في الدولة على شرط أن لا تكون متعارضة مع القانون العام . اما قرارات

---

(148) Cic. de Rep. II, XXXIII. 58.

(149) Gellus, XII. 7-9

(150) Liv. XXXIII. 1-11.

ترابنة العامةالتى تمس المجتمع بشقيه من عامة وأشراف فلابد أن تحول الى القنصلين اللذين يقومان بدورهما بعرضها على الجمعيةالمؤية لتنظر فيها وتبدى فيها رأيها وهو اما أن يكون بالموافقة أوالمعارضة . ولدينا نماذج عديدة على قرارات لنقباء العامة تحولتالى قوانين بعد اقرارها بالطريقةالسابق عرضها . ومن أهمها قرار مجلس العامة الذى صدر عام ٤٩٢ ووافقت عليه الجمعيةالمؤية والذى حرم فيهعلى أى حاكم أن يضع العراقيل امام دعوة نقيب العامة لمجلسهم . وكان الاعدام هو عقاب المخالفين لهذا القانون ، بالاضافة الى مصادرة الاملاك لصالح الالهة الرومانية ومعابدها (١٥١) وقرار العامة بتحويل تل الاڤنتين Aventine من ملكية الدولةالى ملكيةالعامة عام ٤٥٩ (١٥٢)

لقد استخدم نقباء العامة كل من جانبى السلطةلتحقيق عدةأهداف :

أولا : أن يمثلوا العامة تمثيلا صحيحا . ولقد وضع فاليريوس نقيب العامة عام ٤٧١ أول خطوة للسير على هذا الدرب، حين أصدر قرار plebiscita يقضى باجتماع مجلس العامة فى شكل قبائل (١٥٣) وعلى الرغم من أن هذا القرار كان يخص العامة وحدهم ، الا أن السناتو استقبله بشىء من الامتعاض لانه يضعف من سيطرتهم على القبائل ، لأن ممثليهم فيها – من طبقة الاتباع clientes –كانوا أكثر ميلا الى العامة من سادتهم الأشراف (١٥٤) . وقد نتج عن هذا القرار نتائج غير متوقعة ، اذ ما لبث الشعب أن أصبح يجتمع فى شكل قبائل مكونا بذلك الجمعية القبلية comitia tributa وقد ألمح قانون الالواح الاثنى عشر ٤٥١/٤٤٩ لبعض الجوانب القضائية المبكرة فى اختصاصات هذه الجمعية ، وربما عهد اليها بالنظر فى استئناف بعض

---

(151) Pliny, N.H. VII, XLIV, 143.
(152) Dionys. X, XXXI. 1-6; XXXII. 1-5.
(153) Livy. II, LVI, 3-16.
(154) Ibid. II, LVI. 2.

الاحكام فى القضايا الصغيرة . ثم أصبح يتم أمامها انتخاب الكويستوريز ، وسرعان ما فضل الحكام دعوتها على دعوة الجمعية المؤية ذات الطابع العسكرى والاجراءات المعقدة . ثم أصبحت فيما بعد أهم جمعية تشريعية فى الدولة .

ثانيا : الحصول على المساواة الكاملة مع الاشراف فى تشريع القوانين . ولتحقيق هذا الهدف كان لابد من وقوف العامة على الاجراءات القانونية أولا . لذلك طالب نقيب العامة أرسا باختيار لجنة خماسية من العامة لتوضيح الاجراءات القانونية وتدوينها لتحل محل القواعد القانونية التى يستخدمها الاشراف وفقا لاهوائهم . ومثل هذا القرار الثورى كان يحتاج الى موافقة السناتو والحكام عليه لانه يمس الشعب بأكمله ، ولكنه من الصعب تحقيقه لانه يفقد الأشراف أحد أسلحتهم التى يتحكمون فيها فى رقاب العامة . وعندما فشل العامة فى الحصول على موافقة الأشراف على هذا القرار ليصبح قانونا ، لذلك جددوا انتخاب أرسا وزملاؤه — ولم يكن القانون يمنع هذا الاجراء فى حينه — تأكيدا لتمسكهم بهذا المطلب . وتكرر فشل ترابنة العامة عام ٤٥٨ على الرغم من محاولتهم التقرب من رئيس الدولة لتحقيق المشروع . ولما أدرك الأشراف فى نهاية المطاف مدى تمسك العامة به وأنهم — أى الأشراف — لا يمكنهم الاستمرار فى معارضته أكثر من ذلك تمت الموافقة عليه وتولد عن ذلك قانون الالواح الاثنى عشر (١٥٥) Lex duidecim Tapularum . حقيقة لقد كان قانون الالواح الاثنى عشر مجرد تدوين للقوانين القائمة بالفعل ولكنه كان بمثابة اعتراف بحق العامة فى الاطلاع على الاجراءات القانونية لاول مرة . وهو أمر له أهميته الدينية الى جانب أهميته القانونية خصوصا اذا وضعنا فى اعتبارنا أن الجانب القانونى وتقديره كان احتكارا لرجال الدين

---

(155) Lewis & Reihold, Roman Civilization. Vol. I. No. 4 Wattn. Historical introduction to the Roman Law. pp. 97 111. Diod.12 25-6 Livy, 3.31 Dionysius, 10.54 Cic. Rep. 2-36; OCD art. Twelve Tables. راجع أيضا :

من الأشراف وقد تابع العامة كفاحهم لكى تسرى قراراتهم على جميع أفـــراد الشعب الرومانى . ففى عام ٤٥١/٤٤٩ أقرت قوانين فاليريوس هوراتيـــوس (١٥٦) Leges Valeriae Horatiae هذا الحق لهم ، ولكن الاشراف سرعان ما انتزعوه منهم مرة ثانية بعد أن هدأت ثورتهم . وفى عـــام ٣٣٩ عندما تم تعيين فيلو (١٥٧) وهو أول دكتاتور من العامة أصدر منشورا حقق فيـــه للعامة مطلبهم السابق ، ولكن كانت حياة هذا القرار قصيرة مثل سابقه ، اذ قام حكام الأشراف بالغائه بانتهاء الظروف التى دعت الى اتخـــاذه ، وكان من رأيهم أن مثل هذا الاجراء يمنح العامة سلطة تشريعية لا يستطيعون تحمل عبء القيام بها وحدهم خصوصا وأن المرحلتين التى يمر بها قـــرار العامة ليصبح قانونا لم تكن أكثر من مجرد شكليات فى كثير من الأحيـــان . ولم يتمكن نقباء العامة من تحقيق هذا المطلب الا عام ٢٨٧ عندما صـــدر قانون هورتنسيوس Lex Hortensia بعد أن هدد العامة بالانسحاب من المدينة اذا لم يتم اجابتهم الى ذلك ، وأصبح قرار العامـــة يسرى على جميع أفراد المجتمع الرومانى دون موافقة سابقة أو لاحقة مـــن مجلس السناتو والحكام الرومان (١٥٨) . وبمقتضى هذا القانون تساوى مجلس العامة مع غيره من الجمعيات الرومانية ، ولكننا نتساءل هل فتح مجلس العامة أبوابه أبوابه امام طبقة الاشراف ؟ بمعنى آخر هل أصبح لهم الحق فى دخوله والاشـــتراك فى مناقشاته ؟ ان الاجابة على هذا التساؤل تقتضى أن نكون على حذر ، ولكننا لم نسمع عن منع أحد من الأشراف من حضور اجتماعات العامة . لذلك لا نستبعد أنه كان فى امكانهم حضور جلساته بل وربما كان من حقهم التصويت علـــى القوانين التى تصدر فيه دون أن يكون هناك اعتراض على حضورهم .

ثالثا : تولى مناصب الحكم : استطاع نقباء العامة أن يحصلوا لمجتمعهم على مكاسـب جديدة فى عام ٤٢١ عندما نجحوا لاول مرة فى أن يكون من حقهم تولـــى منصب الكويستورية ، ومع التطورات الدستورية الهامة التى حدثت فى عـــام

---

(156) Livy. 3. 55; See also. Botsford, op. cit.,P.274 ff.

(١٥٧) هوكو نينيوس فيلو Quintus Publibius Philo

(158) Gaius. Institunes, 1,3.

٣٦٦ تمكنوا لأول مرة من أن يكون أحد منصبي رئاسة الجمهورية من حقهم بمقتضى قوانين ليكينيوس وسكتيوس Leges Liciniae Sextiae (١٥٩) . وبمقتضى هذا القانون أصبح في امكانهم — في أغلب الظن — تولي منصب البريتورية الذى أنشأ في نفس العام (١٦٠) . وعلى الرغم من حصول العامة على حق تولي القنصلية ، الا أنهم لم يشغلوها بالفعل الا بعد سنوات طويلة لأن الناخب الرومانى كان قد تعود منذ فترة طويلة على انتخاب الأشراف من الذين سبق لأحد من أسرتهم أن أدى خدمة جليلة للدولة . ويعتقد البعض أن قانونا صدر في عام ٣٤٢ أجاز أن يكون كلا القنصلين من العامة (١٦١) .

رابعا : تولي المناصب الدينية :

ظل ترابنة العامة واقفين أمام أبواب هذه القلعة يطرقونها بشدة حتى فتحت أبواب مناصبها الهامة أمامهم بالتدريج . ففي عام ٣٦٧ حصلوا على حق تولي نصف وظائف جماعة الكهنة المختصة بالاشراف على المراسيم الدينية والكتب المقدسة . decemviri sacri faciundis بعد زيادة عددها من اثنين الى عشرة (١٦٢) . وتختص بالاشراف على الكتب الدينية وأهمها كتب النبوءات السيبولية والمراسم الدينية الخاصة بالالهة (١٦٣) . وفي عام ٣٠٠ صدر قانون أوجلونيا Lex Ogulnia الذى زاد بمقتضاه عدد الكهنة potifices الى ثمانية ، والعرافين augures الى تسع على أن تشغل المقاعد الجديدة بأفراد من العامة (١٦٤) . وعلى الرغم

---

(159) Scullard (H.H.), History of the Roman World, London 1963, P. 99 ff.

(١٦٠) يرى الاستاذ الدكتور عبد اللطيف احمد على أن العامة حصلوا على حق تولي منصب البريتورية في عام ٣٢٧ ق.م راجع روما ، المرجع السابق ص ٨٨ ، هامش (٣) وراجع أيضا منصب البريتورية من نفس البحث .

(١٦١) عبد اللطيف احمد على ، روما ، ص ٨٩ هامش (١)

(162) OCD, art. Decemviri.

(١٦٣) راجع البحث ص ٢١ هامش ٨٤ .

(١٦٤) راجع هامش ١٦٣ اعلاه .

من نجاح العامة الذى رأيناه فقد ظلت بعض المناصب مغلقة أمامهم طوال العصر الجمهورى ، مثل منصب ملك القرابين Rex Sacrorum (١٦٥)
ولكنه كان منصب شرفى فى المقام الاول وليس له أهمية سياسية تذكر ، لذلك لم يحرص العامة على الحصول عليه .

خامسا : تحقيق المساواة الاجتماعية مع الاشراف لانه كان محرما على العامة الزواج من طبقة الاشراف ، ولكنهم نجحوا عام ٤٤٥ فى الحصول على حق اباحة الزواج بين الطبقتين بمقتضى قانون كانوليوس Lex Canuleia (١٦٦)

وهكذا كان الترابنة فى مستوى الامال التى عقدها العامة عليهم ، فلم ينتهى القرن الرابع الا وكانت روح التعصب الطبقى القديمة قد خفت الى حد كبير ، وبدأت طبقة الاشراف القديمة تختفى بالتدريج ليحل محلها طبقة جديدة ليس على أساس الأصل القديم بل على أساس أداء خدمة جليلة للدولة ، اذ أصبح كل من يتولى منصب القنصلية سواء من الاشراف أو العامة يصبح نبيلا nobilis — وهى صفة معناها الحرفى — مرموق أو مشهور وبالتالى تصبح أسرته نبيلة ، وأصبحت الارستقراطية الرومانية تتألف فى الاجيال التالية من أحفاد الذين صاروا نبلاء بحكم تقلدهم لمناصب الحكم السامية (١٦٧) . ولكن بعد أن حقق نقباء العامة النجاح فى كل الميادين التى سبق عرضها فى مدة طالت لتبلغ حوالى قرن ونصف من الزمان ، تحول هذا المنصب فى كثير من الأحيان لوجوه جديدة مخالفة تماما للهدف من انشائه حيث أصبح أداة من أدوات الصراع على الحكم والسلطة فى المدينة خصوصا خلال القرنين الثانى والاول قبل الميلاد (١٦٨) . على أى حال فلم يكن منصب التربيونية منصبا رسميا فى سلك المناصب العامة فى روما فى بادئ الأمر ، ولكنه ما لبث أن أصبح كذلك بمرور الوقت ، بل لقد أصبح من أهم مناصب الحكم على الرغم من اقتصاره طوال العصر الجمهورى على العامة

---

(165) Gaius. 1. 112; Dionys. IV. 74, 4
(166) Liv. IV. 1, 11.
(١٦٧) عبد اللطيف احمد على ، روما ص ٨٩ .
(١٦٨) عن هذا الموضوع
Scullard (H.H.), From the Gracchi to Nero, London 1962.

وحدهم ، ولذلك أثر الدكتاتور سلا أن يضع العقبات في طريقه ، وذلك بحرمان نقباء العامة من حق اقتراح مشروعات القوانين أمام الجمعية القبلية ، واقتصر حقهم على الاعتراض فقط Intercessio . وقد فضل سلا عدم حرمانهم من هذا الحق (١٦٩) " لأنه سلاح قد يستفيد منه السناتو نفسه ". كما جعل هذا المنصب حائلا دون تولى أى من مناصب الحكم الأخرى لتزهيد ذوى المقدرة والطموح من ترشيح أنفسهم له . ولكن سرعان ما ألغيت هذه القيود بعد موت سلا بقليل وأعيد للمنصب سابق صلاحيته ومكانته في سلك وظائف الدولة (١٧٠) . وقد ظلت السلطة التربيونية Potestas Tribunica مرتبط بالمنصب ذاته حتى أواخر العصر الجمهورى ، عندما فصل يوليوس قيصر بين سلطات المنصب، والمنصب ذاته . وتفصيل ذلك أنه أدرك مدى أهمية صلاحيات هذا المنصب في صراعه الرهيب مع خصومه السياسيين في روما . وعلى الرغم من أنه تمكن من أن يقبض على كثير من السلطات الا أنه قبض بين يديه في عام ٤٨ على السلطة التربيونية tribunica potestas وفي عام ٤٤ أضيفت القداسة على شخصه Sac-rosanctitas وأصبح من حقه الجلوس الى جانب نقباء العامة في المقاعد المخصصة لهم في المناسبات الرسمية (١٧١)

الكويستورية : Qcaestores وزير المالية

يعتبر هذا المنصب — منصب القنصلية — من أهم ملامح النظام الجمهورى عام ٥١٠ . فقد قرر الاشراف أن يكون من حق كل قنصل تعيين مساعدا له للاشراف على الشئون المالية quaestor — وكان بمثابة وزير المالية — وظل هذا المنصب يشغل بالتعيين حتى عام ٤٤٩ ، ثم أصبح بالانتخاب السنوى في الجمعية القبلية بعد ذلك (١٧٢) . وفي عام ٤٢١ زاد عددهم وأصبح أربع ، وحصل العامة في نفس

---

(١٦٩) عبد اللطيف احمد على ، روما ص٢٠٢ .

(170) Cic. De leg. III. IX, 22.

(171) Adcock (F.E.), "Caesars Tribunica Potestas", CAH, Ix.P. 153 ff.

(172) Livy, II.22.

التاريخ على حق الترشيح له (١٧٣)، ولكنهم لم يتمكنوا من شغله بالفعل الا في عام ٤٠٩. وفي عهد سلا Sulla بلغ عددهم عشرين كويستورا لتغطية حاجة الدولة، وتضاعف ذلك العدد في عهد قيصر عندما أصبحوا أربعين كويستورا، ولكن أغسطس ما لبث أن أعاد الوضع الى ماكان عليه في عهد سلا. وكان سن الخامسة والعشرين هو الحد الأدنى للتقدم لشغل هذا المنصب (١٧٤). وبالرغم من أن هذا المنصب كان من أقدم مناصب الحكم في حكومة الجمهورية، الا أنه كان أدناها جميعا. ومنذ عصر سلا أصبح من حق شاغل هذا المنصب الحصول — بصفة دائمة — على مقعد في مجلس السناتو. وكانت العلاقة بين الكويستوريس وقنصلي الدولة — وخصوصا كويستوريس المدينة — علاقة وثيقة دائما حتى لقد شبهها شيشرون بعلاقة الابن بوالده (١٧٥).

وبعد نجاحهم في الانتخابات كان يتم توزيع الاختصاصات عليهم عن طريق الاقتراع (١٧٦) فيخصص اثنان لمساعدة قنصلي الدولة وهما اللذين حملا لقب كويستوريس المدينة والخزانة aerarium quaestores urbani ثم يوزع الباقون على أنحاء ايطاليا quaestores Italicii، فمنهم من يختص بالاشراف على ميناء أوستيا quaestores ostiensis (١٧٧) لتموين روما بالغلال (١٧٨) وآخر للاشراف على الغابات الايطالية.

لقد مارس الكويستوريس صلاحيات منصبهم potestas لتأدية واجبات مدنية قضائية واقتصادية الى جانب بعض المهام العسكرية المرتبطة بالناحية المالية. وفي بداية نشأة المنصب كان يظهر الجانب القضائي بجلاء

---

(173) Ibid., IV, 54.
(174) Tact. Ann. II, 22.
(175) Cic. Planc. II. 28.
(176) Cic. Verr. 2, 13 & 34.
(177) Cic. Pro Murena, VIII, 18.
(178) Tact. Ann. IV, Xm VII.

في سلطتهم ، فقد اشتركوا فى الاشراف على بعض المحاكمات الجنائية (١٧٩) . وقد أشار قانون الالواح الاثنى عشر الى هذا الجانب من اختصاصهم quaestores parricidii ويبدو أنه بعد تنظيم المحاكم الرومانية واجراءاتها وانشاء منصب البريتور عام ٣٦٦ أخذ يخف عنهم هذا العبء بالتدريج . وكان أشراف الكويستور على خزانة الدولة Aerarium (١٨٠) هو أهم جانب من عمل كويستوريس المدينة . فقد عهد اليهم رئيسى الجمهورية بتحصيل الضرائب (١٨١) وايداع حصيلتها فى خزانة الدولة التى احتفظوا بمفاتيحها معهم . ولم تكن خزانة الدولة تضم فقط أموالها بل كان يحتفظ فيها بالوثائق الرسمية ، وقرارات السناتو (١٨٢) ، وقوائم بأسماء القضاة (١٨٣) ، كذلك قاموا بتحصيل الغرامات المالية التى كانت تفرض فى بعض القضايا السياسية مثل قضايا الاختلاس والابتزاز (١٨٤) — بالاضافة الى السجلات الضريبية الخاصة بتحصيل الضرائب فى الولايات (١٨٥) .

أما الجانب العسكرى من عملهم فقط ارتبط هو الآخر بالنواحى المالية . فعند خروج الجيش الرومانى للقتال بقيادة القنصل اوالبريتور كان لابد أن يصاحبه أحد الكويستوريس للاشراف على الشئون المالية وبيع أسرى الحرب ، وأراضى البلاد المقهورة وهى تلك التى سميت باسم أراضى الكويستور ager quaestorius كما أشرف الكويستوريس الايطاليين على تعبئة القوات والأساطيل من انحاء ايطاليا وارسالها لروما (١٨٦) .

---

(179) Quaestores a quaerendo. qui conquirerent publicas pecunias et malificia, quae triumviri Capitales nuno conquirunt: ab his postea. qui quaestionum judicia exercent, quaestores dicit, Varr.L.L. 5 & 81; see also, Liv. III. XXIV. 3-4

(180) Cic. De Rep. II, XXXV, 60.

(181) Polyb. XXIV, 9.

(182) Cic. De leg. III, XX. 46.

(183) Cic. Phil. V, V. 15.

(184) Liv. XXXVII, LVIII. 1-3.

(185) Cic. In Verr. III, LXXIX. 188; III. LXXX. 184-188.

(186) Plaut. Sert. IV, 1.

وبعد أن تنتهى مدة حكم الكويستور السنوية فى روما كان يمكنه ـ اذا رغب ـ أن يتقدم للترشيح للمنصب التالى فى سلك المناصب ، ولكن مع اتساع دائرة الأملاك الرومانية أصبح يلحق كريستور لكل والى رومانى ـ فيما عدا ولاية صقلية التى كان يلحق بها اثنان ـ للاشراف على شئونها المالية (١٨٧) ، ويحمل كل منهم لقب نائب الكويستور Projuaestor وكان بمثابة نائب للوالى ويحل محله أثناء غيابه (١٨٨) .

بعد هذا الاستعراض لجهاز الحكم فى روما نلاحظ أنه كان مرتبا ترتيبا تنازليا على النحو التالى :

قنصل ، بريتور ، أيديل نقيب العامة ، كويستور ، وكان التعدى على هذا التنظيم فى القرن الاخير من مظاهر انهيار الدستور الجمهورى . والدليل على ترتيب درجات الحكم بالصورة السابق عرضها هو كثير من النقوش الرومانية العامة والخاصة . وعلى سبيل المثال النقش التالى :

" على أى قنصل او بريتور او ايديل أو نقيب للعامة أو كويستور ..... " وهذا النقش عبارة عن جزء من قانون خاص بتنظيم التجارة بين روما وبعض المدن

---

(187) Gaius, Instit. I, 6.

(188) Cic. Divi in Caecil. 19, 61; Liv. 26, 47.

تولى شيشرون فى مطلع طريقه السياسى منصب نائب كويستور فى ولاية صقلية أثناء حكم الوالى فريش الشهير فيها . وهناك اطلع على كثير من وسائل هذا الوالى الرومانى التى كان يتبعها فى الحصول على اكبر قدر من ثروات هذه الولاية ونهبها . وبعد انتهاء مدة حكم فريش رفع ضده أهالى الولاية قضية اتهموه فيها بالابتزاز ووكلوا للدفاع عنهم شيشرون الذى استطاع أن يكسب الجولة لصالح سكان الولاية وأدين الحاكم الرومانى . وبفضل خطب شيشرون الرائعة أثناء المحاكمة ، والادلة الواضحة التى استخدمها بدأت الاضواء تلقى عليه ـ وهو الرجل الجديد novus romo فى المجتمع الرومانى

عن هذا الموضوع راجع البحث ص٣٣ ، هامش ١٢١ .

الايطالية Lex Roperta Bantiae في الفترة ما بين ١٠٧/١٠٠ ق٠م٠ وهو احدى النسخ الرسمية التي بعثت بها روما الى مدينة بانتيا Bantia التي يشملها القانون ٠ وقد خاطب هذا القانون الحكام الرومان على أساس مراتبهم في الدولة الواحد بعد الاخر (١٨٩) ٠

والنقش الثاني عن " جايوس كورنيليوس سكبير الأسباني بن جنايوس بريتور ، أديل الاشراف كويستور ، تربيون عسكري مرتين ٠٠٠٠٠٠" (١٩٠) ٠

وواضح من النقش الأخير ـ وهو عبارة عن عدة الواح tabulae في مقبرة جايوس كورنيليوس ـ أن أعلى منصب تولاه صاحبه كان منصب البريتورية وكان ذلك في الفترة بين ١٣٩ ، ١٣٥ ، كما أنه كان من طبقة الاشراف في المجتمع الروماني ٠

لقد أمد هذا السلك الدولة الرومانية بجهاز رائع للحكم ، ووضع على رأس الدولة حاكم سبق له أن اكتسب خبرات متعددة في جميع المجالات العسكرية والادارية ، وحفظ التوازن بين قوى الحكام ومنع التضارب بين صلاحياتهم ، مما قلل من وقوع الصدام بينهم ، وفي نفس الوقت زود السناتو بهيئة من الخبراء ذات الكفاءات العالية في شئون الدولة الداخلية والخارجية ٠ وأصبح هذا الجهاز منذ عام ٢٨٧ يعكس الغطاء البشري للمجتمع الروماني بعد أن تحقق للعامة مطالبهم بالمساواة مع طبقة الاشراف ٠

وتتمثل الجوانب السلبية في هذا الجهاز في قصر مدة الحكم فيها ـ وهي سنة داخل روما ونظيرتها في الولايات ـ حقيقة لقد حاول مهندسوا النظام الجمهوري أن يحولوا دون سيطرة أحد الحكام على الدولة بعدم اطالة مدة الحكم ، الا أنه كان يمكن اطالتها بعض الشيء دون الاضرار بمصلحة الدولة التي لم

---

(189) Cos. Pr. aid. tr. vl. 9.
Warmington, ROL. Vol. IV, No.56, P.299; See also, No 59, Lex Acilia de repetundis 2,p. 317.

(190) Cn. Cornelius Cn. F. Scipio Hispanus pr. aid. cur. 9. Warmington, ROL. IV, No 10, pp. 8-9.

تكن تنتهى الانتخابات فيها الا لتبدأ من جديد . وفى نفس الوقت لقد حقق نظام الانتخاب وصول أفضل العناصر وأكفأها لادارة الدولة فى الحقبة الاولى من حياة الجمهورية ، وهى تلك الحقبة التى تمتع فيها الرومان بحاسة رائعة عن فكرة الواجب نحو الدولة وآلهتها بصرف النظر عن مصلحة الفرد الشخصية فلم يكن عند الرومانى ماهو أسمى وأنبل من أن يضحى بنفسه من أجل روما ، ولكن بعد أن انهارت الاخلاق الرومانية خفت بالتدريج نزعة الولاء والخضوع للدولة وتحول ولاء الفرد نحوقائد معين ، لأن المواطن يستفيد من هذا القائد استفادة مباشرة بالعمل تحت قيادته والحصول على مغانم الحرب ، اى أصبحت المصالح الشخصية هى التى تحرك المواطن الرومانى بدلا من مصلحة الدولة . لذلك لم نتعجب حين تفشت الرشوة فى الانتخابات ، وفشلت القوانين المتتابعة بالرغم من صرامتها من اقتلاع جذورها . وأصبح المواطن الرومانى يعطى صوته لمن يدفع أكثر وليس لمن هوالأكفأ ، من أجل ذلك اقترض المرشحون لمناصب الحكم أموالا طائلة للانفاق على دعايتهم الانتخابية ، هذا فى الوقت الذى كانت فيه المناصب شرفية غير مأجورة ، لذلك قام الحكام بتعويض ما أنفقوه أثناء حكم الولايات ، وبدأ صوت الشعب فيها يدوى بالشكوى من نهب ثرواتهم وثقل الاعباء الاقتصادية عليهم . ان الترميمات الدستورية التى حاول كل من سلا وقيصر أن يرتقوا بها ما فسد من هذا البناء لم تمنعه من الانهيار . ان هذا الجهاز ـ بالرغم مما حققه لروما ـ كان فى حاجة شديدة فى القرن الاول ق.م الى اعادة بناء وليس الى ترميم . وقد تم ذلك على يد أوكتافيانوس أغسطس الذى يعد فاتحة لعصر جديد وهوالعصر الامبراطورى او عصر المواطن الاول Prencips

مصـــادر البحـــــــــث

أولا : المصادر الكلاسيكية

1- Dio Cassio, Roman History. English translation by E. Cary, London. 1914.

2- Dionysius of Halicarnassus, The Roman Antiquities, LCL.

3- Cicero (M. T.), Ad Familiares, LCL.

4- " " , Ad Atticum, LCL.

5- " ", De Leg. Agraia, LCL.

6- " " , De Legibus, LCL.

7- " " , De Republica, LCL.

8- " " , De oratores, LCL.

9- " " , De Provinciis Consularibus, LCL.

10- " " , Laelius de Amicitia, LCL.

11- " " , Murena, LCL.

12- " " , Plancia, LCL.

13- " " , Pro Caecina, LCL.

14- " " , Pro Sulla, LCL.

15- " " , Pro Suetonius, LCL.

16- " " , In C. Verrem, LCL

17- " " , Philippicae, LCL.

18- Gaius, Institiones of Gaius, by F. de Zulueta, Part I (Text and trans.), Part II Commentary, Oxford 1946-1953.

19- Livius, Ab Urbe Condita, LCL.

20- Plautarchus, Vitae Parallelae, L.C.

21- Pliny the younger, Panegricius, LCL.

22- Polybius, The Histories, LCL.

23- Sallustius, The Conspiracy of Catiline and the War of Jugurtha.

24- Suetonius, De Vita Caesarum, LCL.

25- Tacitus, Annales, LCL.

26- Varro, De Lingua Latina, LCL.

27- Virgilius, Aenide, translated by R. Fitzgerald, New York, 1983.

ثانيا : المراجع العربية :

٢٨ـ عبد اللطيف أحمد على ، التاريخ الرومانى ، القاهرة

٢٩ـ عبد اللطيف أحمد على ، روما ، القاهرة

٣٠ـ عبد اللطيف احمد على ، مصادر التاريخ الرومانى ، القاهرة ، ١٩٧٠

٣١ـ عمر ممدوح لطفى ، القانون الرومانى ، القاهرة ١٩٦٣ .

ثالثا : المراجع الاوربية الحديثة :

32- Bots Ford (G.W.), The Roman Assemblies, USA, 1909.

33- Cook (S.A.), Adcock (F.E.), Charlesworth (M.P.), The Cambridge Ancient History, Vol IX, Cambridge 1932, Vol. XII, Cambridge 1939.

34- Lewis (N.) and Reinhald (D.), The Roman Civilization, Vol. I, New York 1955.

35- L'Homo, The Roman Political Constitution from City of State, trans., H.R. Dobie, London 1929.

36- Greenidge (A.H.J.), The Roman Public Life, London 1901.

37- Grueber (H.A.), Coins of Roman Republic in the British Museum, II, 1910.

38- Parker (H.M.D.), The Roman Legiones, London, 1928.

39- Raubitschek, "Epigraphical notes on Julius Caesar", JRS. XLIV, 1954.

40- Scullard (H.H.), From the Gracchi to Nero, London 1963.

41- Scullard, (H.H.), A History of the Roman World, 732-164 B.C., Oxford 1935.

42- Wrmington (E.H.), Remains of Old Latin, London 1935-1940.

الادارة الرومانية فى مصر بين التقليد والتجديد*

بقلم / فاروق حافظ القاضى

على مدى سنوات طويلة منذ بداية الدراسات الوثائقية لتاريخ مصر تحت حكم الرومان ، سادت بين الدارسين فكرة عامة مؤداها انه فى خلال القرون الثلاثة من بدء الاحتلال الرومانى فى عام ٣٠ قبل الميلاد حتى اصلاحات الامبراطور دقلديانوس Diocletianus فى خواتيم القرن الثالث الميلادى ، لم تكن النظم الرومانية الا استمرارا لنظم البطالمة ، بحيث أن دخول مصر فى حوزة الرومان لم يكن يعنى سوى أن البلاد استبدلت سيدا رومانيا بسيد مقدونى ، أو أن الأمر لم يتعد انتقال حكم مصر من أسرة حاكمة الى أخرى على ماكان الحال يجرى عليه فى تاريخ مصر الفراعنة ، وعلى ما يوحى به مضمون عبارة الأستاذ ميلن Milne المأثورة (١) فى هذا الخصوص .

غير أنه بتتابع نشر الوثائق خاصة ابان ربع القرن الاخير وظهور دراسات عديدة قانونية وادارية واقتصادية واجتماعية قائمة على هذه الوثائق ، تغيرت هذه الفكرة العامة ، وأصبحت مقولة " الاستمرارية المطلقة " غير مقبولة فى جملتها ، وبدرجة أكبر فى كثير من تفاصيلها . والواقع ان الذى طرح طرحا منهجيا فكرةاعادة النظر فى قضية "الاستمرارية "المطلقة فى أوضاع مصر العامةفى خلال العصر البطلمى والشطر الاول من العصر الرومانى كان الاستاذ نفتالى لويس ببحث له معروف ألقاه فى المؤتمر الثانى عشر لعلم البردى فى تورنتو عام ١٩٧٠ ، ونبه فيه الى ما أدخله الرومان على نظم الحكم والادارة والقضاء والسياسة الاقتصادية والاجتماعية فى مصر من تغييرات جذرية تفوق كثيرا ما سبق أن لاحظه الدارسون على السطح من مظاهر " الاستمرار "(٢) . وقد اتجه عدد من البحوث فى ذلك الوقت الىتطوير فكرة " لويس" فى مجالات شتى كان منها بالطبع مجال النظم الادارية . وأخذ استخدام تعبيرات " الاتصال" "والاستمرار " يقل ليقترح بدلا منها تعبيرات التأثر والاقتباس . وازاء ما أصبح واضحا من أن

---

* ألقى ملخص هذا البحث فى ندوة "الادارة فى مصر عبر العصور" التى عقدتها الجمعية المصرية للدراسات التاريخية فى عام ١٩٨٧ .

(1) A Hist.of Egypt., under Roman Rule, (London 1924) P.120

(2) N.Lewis, "Greco-Roman Egypt" Fact or Fiction? Proc. International XII Cong. Pap., Toronto, 1970, PP 3-14.

الرومان فى مصر كانوا فى نظامهم الادارى أكثر من مجرد متلقين او متقبلين لأداة حكم رأوا أنها كفيلة بتحقيق أهدافهم من مصر اذا ما ردوها الى سابق عهدها من الإحكام وكفاءة الاداء ، فقد أصبح الاولى ان يكون طرح السؤال فى المقارنة بين نظمهم ونظم أسلافهم هو : أى النظم الادارية البطلمية بقى ، وما العوامل التى أوجبت بقاءه ؟ ، وأى النظم اسقطها الرومان او عدلوها او ابتكروها ابتكارا ، وما منطلقاتهم السياسية او القانونية أو أهدافهم العملية من وراء كلما صنعوه ؟

وفى سبيل مزيد من تحديد معنى كلمة " التقليد" فى هذه الدراسة ، تحسن الاشارة الى أن الكلمة لا تعنى فقط ما نسج الرومان فيه على منوال البطالمة ، بل تشمل أمورا باتت مقررة فى مبادىء الادارة المصرية منذ أقدم العصور الفرعونية فى ظل الحكم المركزى ، ويمكن تتبع استمرارها فى عهد سيطرة الفرس ونظم الاسكندر الاكبر التى ارتضاها على عجل للبلاد ابان الفترة القصيرة التى مكثها فيها ، ثم نظم خلفائه البطالمة من بعده • ونورد هنا أشهر مثال لذلك ، وهو مبدأ التقسيم الادارى الى أقسام عرفها الاغريق باسم " النومات" νομοί أى الاقاليم وعرفتها مصر المعاصرة باسم المديريات او المحافظات • ونحن هنا ازاء وضع تقليدى فرض نفسه من قبل الرومان على البطالمة ، ولم يكن للرومان عنه مندوحة للتصرف بتغييره أو الابتكار فيه • فاذا عمدنا فى سياق المقارنة بين مستويات " التقليد" الى مظهر آخر من الاستمرار وهو مبدأ اجراء الاحصاء السكانى مثلا ، وجدنا واحدا من الانظمة يرجع ايضا الى العصور الفرعونية : وذلك أمر طبيعى لأن الحياة الاقتصادية فى أى بلد متطور النظم لا تستغنى عن الاحصاء،ونحن نعلم أنه الى جانب تعداد الاملاك من أموال وأراض وماشية ، وهو ما أجرته حكومات الفراعنة المركزية كل عامين فى أول الامر ثم سنويا بعد ذلك ،وصلتنا اشارات عن احصاءات للافراد أجريت فى أوقات معينة وان لم تكن دورات منظمة (1) • وقد استخدم البطالمة بالطبع أسلوب الاحصاء السكانى وأخضعوه لدورة منتظمة • وتبنى الرومان ذلك الاسلوب

---

(1) Hombert & Préaux, Recherches sur Le recensement dans l'Egypt romaine (= P. Lugd. Bat.V), PP. 4-44; Herodotus, II 177;Diod. Sic.I 31.

- وما كان لهم الا أن يفعلوا ذلك - لكنهم أجروا فيه من التعديلات ، وابتكروا له من الوسائل ما يناسب سياستهم الضريبية في مصر ، خاصة فيما يتعلق بجباية ضريبة الرأس التى أصبحت اللفظة السائدة الدالة عليها هى اللفظة نفسها التى تعنى عملية الاحصاء وهى λαογραφία وتحددت دورة الاحصاء بأربعة عشر عاما ، ومن المعلوم أن سن الرابعة عشرة هى السن التى حددتها الحكومة ليبدأ الذكور عندها فى أداء هذه الضريبة .

بيد أنه اذا كان اجراء الاحصاء فى مصر قديما قدم العصور الفرعونية ، فان الرومان عرفوه أيضا فى بلادهم فى نظمهم الجمهورية قبل استيلائهم على مصر بنحو أربعة قرون ، حيث كانت تجرى الاحصاءات عندهم كل خمسة أعوام . وكانت مهمة القنصوريين Censores وهما الموظفان القائمان على العملية هى تسجيل كل المواطنين الرومان وممتلكاتهم وتقسيمهم تبعا لمقدار الثروة الى فئات وإدراجهم فيما يسمى بالمئينات Centuriae التى قام عليها نظام تعبئة الجيش الرومانى . كذلك كان من مهامهما فحص قوائم الاحصاء ومعاقبة من أدلى ببيانات غير صحيحة أدت الى تسجيله فى فئة أدنى من تلك التى توهله لها ثروته . وهنا نلمح أمرين: الاول هو استخدام الاحصاء لادراج الفرد فى فئة اجتماعية محددة ، وهو ما سنرى أنه هدف الاحصاء الرئيسى فى مصر فى عصر الرومان ، والثانى هو تلك النزعة الرومانية الباكرة والمأثورة حقا الى تقنين النظم وما يستدعيه من تحديد العقوبة على من يخالف النظام(١) وهى نزعة كان لابد أن تضفى طابعا خاصا على نظم الرومان فى مصر ، وسنرى أنها كانت من غير شك عاملا من عوامل الرغبة في التجديد فى تلك النظم . وأوغسطس ، أول أباطرة الرومان ، ومن صاغ لمصر نظمها ورسم مسار سياسة خلفائه ازاءها ، كان قد أعاد الاهتمام بالاحصاء بعد أن أهمل على نحو ما فى القرن الاخير من تاريخ الجمهورية الرومانية ، حيث ذكر لنا فى سجل أعماله المشهور " بنصب أنقرة " monumentum Ancyranum أنه قام باجراء ثلاثة احصاءات للمواطنين

---

(١) يلاحظ أنه فرضت عقوبات شديدة على من يدلى بمعلومات خاطئة عند اجراء الاحصاء فى مصر تحت حكم الرومان وورد نص هذه العقوبات فى ست مواد متتالية فى وثيقة ديوان الحساب الخاص (P. Gnom. Ars.-58-63) idios logos